إيران ترويض الثورة أم تقويض النظام؟

ملاحظات افتتاحية:

وردت إليّ منذ عدد من الأسابيع المخطوطة الرئيسية لهذا العدد من حولية أمتي في عام. وكعادة لازمتني في البحث العلمي لفترة طويلة أخذت أفكر طويلاً في العنوان. على اعتبار أن العنوان يشكل الإطار الأول الذي ينطلق منه الباحث ليعالج موضوعه، فهو يقدم للباحث الأسئلة الكبرى التي لابد وأن يدور حولها البحث، كما أنه في لحظات أخرى من الممكن أن يحدد للباحث ما لا يُبحث؛ بعبارة أخرى؛ ما هي الموضوعات التي لا يجب أن يتعرض لها؛ إما لاعتبارات منهجية أو لغيرها من الاعتبارات. وحينما وضعت عنوان البحث على الورق وجدتني أكتبه بأكثر من طريقة؛ ترويض الثورة أم تقويض النظام، إصلاح الثورة أم تقويض النظام، تقويض الثورة أم إصلاح النظام، وأخيرًا تقويض الثورة أم ترويض النظام.

بطبيعة الحال فإن العبارات الأربع السابقة تختلف كثيرًا من حيث المعاني المستبطنة والظاهرة فيها، إلا أنها تشترك في خمس كلمات رئيسية هي: النظام والثورة والترويض والتقويض والإصلاح. من ثم فإن قليلاً من التأمل يجعلنا نخرج بالملاحظات التالية حول العلاقات بين تلك المفاهيم الخمس:

١- **النظام والثورة:** بالرغم من أننا لا نعتبر أن العلاقة بين النظام والثورة هي بالضرورة علاقة تقوم على التناقض، إلا أنه يجب الاعتراف أن هناك قدرًا لا بأس به من التباين بين كلاً المفهومين. فالنظام السياسي يفترض مجموعة من القواعد المستقرة والمتعارف عليها بين مجموع القوى السياسية الموجودة في مجتمع ما. وبالرغم من مجموع التغييرات والتغيرات التي يمر بها أي مجتمع سياسي نتيجة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية، إلا أن هذه التغيرات والتغييرات إنما تحدث بشكل تدريجي يضمن درجة ما من الاستقرار والاستمرار لهذا النظام. على الناحية الأخرى يقف مفهوم الثورة، بما يعنيه من تغيرات راديكالية في المجتمع، سواء على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والقيمي، الثقافي. هذا التغيير الراديكالي والذي يحدث بوتيرة متسارعة يعني دخول قوى سياسية جديدة إلى التوازنات الداخلية، وخروج قوى أخرى منها بما قد يغير قواعد وتوازنات العمل السياسي الداخلي، وبما قد يمتد للمجال الأقليمي أو حتى الدولي العالمي.

٢- **إصلاح الثورة:** للوهلة الأولى تبدو العلاقة بين كل من الإصلاح والثورة مسألة جذابة ومغرية. ولكن إمعان النظر يظهر لنا تناقضًا داخليًا؛ فالثورة التي تقوم في مجتمع ما إنما يتم تبريرها من جانب القائمين عليها لغرض إصلاح النظام السياسي والاقتصادي والثقافي في المجتمع بالقوة بعد ما استنفذت كافة الطرق السلمية للإصلاح من الداخل. بعبارة أخرى فإن التيار السياسي الذي قاد حركة التغيير الراديكالي في المجتمع من المفترض أنه يمتلك رؤية "إصلاحية" حول الصورة التي يجب أن يكون عليها المجتمع. هذه الرؤية الإصلاحية بحكم طبيعة الثورة تكون سريعة وعنيفة، على عكس المحاولات الإصلاحية التي سبقتها من جانب مختلف القوى السياسية في داخل المجتمع، والتي كانت مصنفة في داخل مربع المعارضة السياسية للنظام السياسي الذي كان قائمًا قبل نجاح الثورة.

عادة ما يظهر مفهوم إصلاح الثورة بعد استتباب الأمر لها بسنوات قد تطول وقد تقصر وهنا تظهر المفارقة؛ فهذه الحركة السياسية الاقتصادية الاجتماعية (وأحيانًا العسكرية) التي قامت لإصلاح المجتمع تبدو في لحظة تاريخية معينة ونتيجة لتوازنات

متعددة معرضة لنفس المطلب "الإصلاح" وهنا تثور التساؤلات ما هو جوهر الإصلاح المطلوب؛ وحدوده، وأشخاص القائمين عليه، وإلى أي مدى يعد الإصلاح انقلابًا على الثورة أو إصلاحًا لمسارها التاريخي بعد أن تعرض لانتكاسات أو انحرافات خرجت بالثورة عن الهدف أو الغرض الذي قامت أساسًا من أجله. وقد قدمت تجربة جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي سابقًا درسًا لما يمكن أن يئول إليه الإصلاح من انهيار في النظام السياسي ككل. فقد تبنى جورباتشوف مفاهيم المصارحة والمكاشفة وإصلاح النظام السياسي السوفيتي من الداخل، باعتباره ابنًا مخلصًا للنظام الشيوعي السوفيتي. ولكن تداعيات الأحداث الإقليمية والدولية والداخلية أدت إلى أثر لم يكن مستهدفًا من فكرة الإصلاح؛ فقد انهار النظام السياسي ككل، وانفرط عقد دولة الاتحاد السوفيتي لأكثر من ١٥ جمهورية مستقلة، ليبدأ عصر جديد في السياسة العالمية، بعد خروج فاعل سياسي عالمي كان له وزنه، ودخول عدد من الفاعلين السياسيين الجدد الذين لا يمتلكون لا قدرة ولا قوة ولا إرادة الاتحاد السوفيتي السابق.

٣- **إصلاح وتقويض:** مفهوم الإصلاح إذن يتعلق بتقويم مسار وهيكل كيان موجود بالفعل. هذا التقويم والتقييم تظهر الحاجة إليه بشكل طبيعي مع التطور الطبيعي الذي تمر به المجتمعات الإنسانية عبر حركتها التاريخية والسياسية والاقتصادية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. الإصلاح بهذا المعنى هو مسئولية وحق وواجب كل الأطراف التي تتشارك في العيش في داخل المجتمع المعني، ولكن معطيات الواقع تفرض أن تقوم مجموعات محددة بعينها بمهمة الإصلاح، سواء على المستوى الفكري أو التطبيقي (المثقفون في ما يتعلق بالمستوى الأول والقائمون على العمل العام، سواء من داخل جهاز الحكم أو من النقابات والأحزاب وجماعات المجتمع المدني).

المفهوم الآخر هو مفهوم التقويض ويعني الهدم، بهذا المعنى يقترب مفهوم التقويض من مفهوم الثورة من حيث الاشتراك في النتيجة؛ تغيير النظام القائم، وإن لم يشتركا بالضرورة في الأسباب والمنطلقات التي دعت إلى هذا التغيير أو حتى الهدف من هذا التغيير. فالتقويض قد يحمل شبهة تدخل خارجي في نظام ما بهدف تغييره لصالح هذه الأطراف الخارجية. والثورة التي تقوم في مجتمع ما من المفترض أنها تمتلك رؤية ما (استراتيجية أو غير ذلك) لشكل النظام المستقبلي الذي يحقق عدالة أكبر للجماهير التي تساند هذه الثورة، خاصة بعد نجاحها واستتباب الأمر لها. أما التقويض فيبدو حركة غير منظمة وغير هادفة، خاصة على المستوى الداخلي، وإن كررنا التأكيد على بُعد الاستفادة التي تتحقق لأطراف خارجية من الممكن أن تستفيد من حالة التقويض بما يصاحبها من فوضى "خلاقة أو غير خلاقة".

٤- **إصلاح وترويض:** الترويض مفهوم مستعار من تعامل الإنسان مع عالم الحيوان. الإنسان الذي تعود السيطرة على الكائنات الحية التي تعيش حوله ووجه بقطاع من الحيوانات المفترسة التي تحتاج لطريقة تعامل خاصة حتى يتمكن من التعايش معها وتسخيرها لخدمته أو أحيانًا لتسليته. الترويض إذن هو عملية واعية ومقصودة يقوم بها طرف بغرض تغيير سلوك وتوجهات –وأحيانًا– قيم طرف آخر؛ حتى تتوافق مع ما هو مقبول سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا داخليًّا أو خارجيًّا للطرف الأول. من ثم فعملية الترويض من الممكن أن تقوم بها جماعة سياسية أو دينية أو حتى دولة ضد جماعة أو جماعات، أو حتى دولة أو دول أخرى؛ باستخدام القهر المادي أو المعنوي، أو وسائل الترغيب، أو المزج بين الاثنين. عملية الترويض بهذا المعنى تتضمن إصلاحًا من وجهة نظر الجهة التي تقوم بالترويض، وليس بالضرورة من وجهة نظر الخاضعين للترويض.

٥- **"ترويض الثورة أم تقويض النظام"؛** عنوان الورقة بهذا الشكل حمل انحيازًا لصالح العامل الخارجي في التطورات التي شهدها ويشهدها النظام السياسي الإيراني. فكما سبقت الإشارة فإن الترويض والتقويض هما عملان إراديان يمارسان من جانب

طرف أو أطراف على آخرين بغرض ضبط (الترويض)، أو تغيير (التقويض) سلوكه أو سياساته أو قيمه (أو سلوكهم أو قيمهم أو سياساتهم) وفقًا لتصور هذا الطرف. هذا التصور الذي يعلي من جانب المؤثرات الخارجية على تطور المجتمعات السياسية، إنما في حقيقة الأمر يقلل من الدور والتأثير الذي تلعبه الظروف الداخلية والقوى السياسية المختلفة على حركة مجتمعاتها. بهذا المعنى يصبح استمرار الثورة بشكلها الأصلي، أو ترويضها وهدم النظام بالكامل، أو تعديله بشكل جزئي؛ يصبح أمرًا مرهونًا بالأساس بكل التفاعلات والتوازنات التي تحدث خارج الحدود الإيرانية.

٦- **"تقويض الثورة أم إصلاح النظام"** هذا العنوان المقترح البديل قد يشير إلى البعد الداخلي الذي يحمل معنى الرغبة في إصلاح النظام من الداخل. فمازال تقويض الثورة يشير إلى رغبة أطراف معينة في الانتهاء من الثورة الإيرانية بشكلها الحالي، والذي سبب الكثير من التعقيدات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية على كلٍ من المستوى الأقليمي والدولي .ولكن يظل مفهوم إصلاح النظام معبرًا عن تيار إيراني داخلي يختلف مع النخبة الحاكمة الإيرانية في توجهاتها الحاكمة الداخلية والخارجية، ويرى أن النظام بهذا الشكل والأداء محتاج للإصلاح. ويبقى السؤال ما هو توجه هذا الإصلاح؛ هل هو إصلاح على مستوى الأفكار الحاكمة في داخل النظام الإيراني وعلى رأسها ولاية الفقيه؟ أم هو إصلاح على مستوى المؤسسات الحاكمة وأدائها السياسي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية؟ أم هو إصلاح للخطاب السياسي الداخلي، والذي يتعلق بحدود الحركة السياسية والاجتماعية، وشكل العلاقات والتفاعلات بين الأفراد؟ أم هو أخيرًا إصلاح على مستوى العلاقات الخارجية الإيرانية، والتي لا يمكن أن ننكر تأثيرها على الداخل.

من ناحية ثانية فإن هذه الصياغة "تقويض الثورة وإصلاح النظام" إنما تطرح مسألة العلاقة بين الخارج والداخل. فبالرغم من استهلاك المقولات حول تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة، وتضاؤل أهمية الحدود بين الدول، وغير هذا من مقولات عصر العولمة، إلا أنه يظل من المهم التأكيد على أن تأثير الخارج على الداخل، والتأثير العكسي الذي تحدثه تطورات سياسية داخلية معينة على الخارج؛ إنما هو في حقيقة الأمر انعكاس لقوة الدولة. فالدولة القوية غير المخترقة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا يمكنها أن تحجم التأثير الخارجي على تفاعلاتها الداخلية، في الوقت الذي يمكن أن تساعدها قوتها الذاتية في فرض تفاعلاتها الداخلية على الخارج. بينما يحدث العكس في حالة الدولة المخترقة، وهي بالمناسبة ليست بالضرورة الدولة منقوصة السيادة؛ فالأولى هي دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها لا تستطيع معنويًا أو ماديًا فرض سيادتها على أقاليمها، وقد يصل الأمر إلى عجزها عن فرض سيادتها النفسية والمعنوية حتى على العاصمة. بينما الدولة منقوصة السيادة هي دولة بحكم تعريفها تخضع في سيادتها لسلطة أعلى منها، سواء كانت دولة محتلة أم سلطة دولية تنظم شئونها الحياتية.

إذن فقضية الإصلاح والتي هي الهم الرئيسي لهذا العدد من حولية أمتي في العالم تصبح معالجتها بهذا الشكل معبرة عن التفاعل بين الداخل والخارج، وإلى أي مدى يكون الحديث عن الإصلاح معبرًا عن توجه داخلي أصيل مدرك لحجم الأزمة التي نعيشها الآن، في ظل ترهل وتهلهل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية فقدت قدرتها علي الإنجاز، أو حتى الوعد بالإنجاز. من ثم فإن هذه الورقة ستناقش قضية الإصلاح في علاقاته وامتداداته الداخلية والخارجية من خلال المحاور التالية:

أولاً- مفهوم الإصلاح وعلاقته بالداخل الإيراني:

أشرنا من قبل إلى أن مفهوم الإصلاح هو مفهوم مرتبط بحركة وتطور المجتمعات الإنسانية بشكل عام؛ بسبب جملة التغيرات الداخلية والخارجية، والتي تشكل في أحيان فرصًا للنظام، وفي أحيان أخرى

تحديات. ومن ثم فإن الحديث والمناقشات الفكرية حول تطور هذا المفهوم وسبل تطبيقه، لا يمكن أن نحددها بشكل قصري وقسري ولكن ما سنحاول عمله في هذا الجزء هو التركيز على لحظتين تاريخيتين في التطور السياسي الإيراني؛ لكي نبحث في فكر كل من الخميني وخاتمي، على اعتبار أن رؤيتهما للإصلاح حاولا أن يترجموها في شكل سياسات عامة، وخطاب سياسي، وتوجه داخلي وخارجي، وإن كان نجاح كلٍ منهما لا يقارن بالآخر، وليس محل بحثنا في هذه الورقة على الأقل.

في أواخر الستينيات قام الخميني بكتابة "الحكومة الإسلامية"، والذى يعد وثيقة رسم فيها الأبعاد المختلفة لأفكاره السياسية والمجتمعية، والتى حاول تطبيقها فيما بعد عقب انتصار الثورة الإسلامية في ١٩٧٩. ومن ثم فإن هذا الكتاب يكاد يشكل الوثيقة الوحيدة التي كتبها الإمام الخميني قبل الثورة، وتتعلق بالمسائل السياسية. ففي ما عدا هذا الكتاب، كتب الامام الخميني كتابًا عنوانه "كشف الأسرار"، حول الرد على ادعاءات بعض العلمانيين داخل إيران وعلى رأسهم أحمد كسروي. كذلك هناك عدد من الخطب والتصريحات ضد ثورة الشاه ١٩٦٣، وضد امتيازات الأجانب (وخاصة الأمريكيين) في إيران. وهي التصريحات التي نفي على أثرها خارج إيران.

في البداية من المهم ملاحظة أن الخمينى في هذا الكتاب لم يبدأ بالمطالبة بالثورة الكاملة على النظام السياسي القائم، ولكنه اعترف بإمكانية إصلاح النظام من الداخل؛ حيث طالب الفقهاء بشرح الإسلام وبرامجه في الحكم للعالم: "فلعل حكام ورؤساء المسلمين يقتنعون بصحة هذا ويتبعوه، ونحن لا ننافسهم على الكراسى، بل نترك من كان منهم تابعًا وأمينًا على التنفيذ في مكانه"[١]، وإن كان هذا القبول ليس نهائيًا وإنما مرحليًا كما اتضح لاحقًا. فقد اعتبر الخمينى أن عملية إقامة الحكومة الإسلامية -وهي الهدف من عملية الإصلاح من الداخل أو الثورة من الخارج- لها مراحل وأبعاد.

فأما المراحل فهي ثلاث

أ- النشاط الدعائي ب – ترسيخ النفوذ داخل الحكومة حتى يتم التغيير من الداخل.

ج- ثم بعد ذلك تأتي مرحلة الهجوم من الخارج لتغيير النظام بالكامل، وإقامة الحكومة الإسلامية[٢].

تقع مسئولية الإصلاح بهذا الشكل على عاتق الفقهاء. ولا بد أن تستغرق هذه العملية الكثير من الوقت والكفاح، وألا ييأس القائمون عليها، وإنما يستمرون في نشر دعواهم وأفكارهم بين العديد من فئات المجتمع الإيرانى، وخاصة الجامعيين الذين اعتبرهم الخمينى متعطشين لمعرفة وتقبل تعاليم الإسلام الصحيح، وليس إسلام فقهاء السلاطين.

السؤال هنا: هل المؤسسة الدينية بالشكل الذي كانت عليه مؤهلة للقيام بهذا الإصلاح؟ الواقع إن الإمام الخميني كان يرى أن المؤسسة مليئة بالفساد وبالفقهاء الذين تخلوا عن دورهم في قيادة الأمة، وانصرفوا إلى تثبيت مواقعهم. ومن ثم فإن المطالبين بالقيام وقيادة عملية الإصلاح؛ كان لابد أن يمروا هم أنفسهم بهذه العملية.

وهذا ينقلنا إلى أبعاد الإصلاح الأربعة:

البعد الأول- هو على مستوى المؤسسة أو إصلاح الهيئات الدينية من الداخل؛ عن طريق توسيع مدارك طلاب العلوم الدينية العلمية وتكاملها، ونشر الوعي الصحيح بين صفوفهم. البعد الثاني- على مستوى الأفكار، ويتعلق بمحاولات مجابهة الغزو الفكري القادم من الغرب إلى المجتمع بصفة عامة، وإلى الفقهاء والمؤسسة الدينية بصفة خاصة؛ فالغرب قدم خدعة للعالم الإسلامى تقوم على الخبرة الغربية في التطور السياسي الفكري والحركي منذ العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة. هذه الفكرة تقوم على وجوب وأهمية الفصل بين الدين والسياسة، هذه الخبرة التي تكرست غربيًا بعد عهود طويلة من الصراع بين الكنيسة والدولة، وانتهت بانتصار الأخيرة وإزاحتها للأولى من المجال العام إلى المجال الخاص. حاول الغرب

عبر سنوات طويلة من الاستعمار تصدير هذا الفصل إلى العالم الإسلامي، ونجح إلى حد كبير على الأقل في أوساط الساسة "العلمانيين"، وبعض أوساط علماء الدين الذين نظروا للسياسة على أنها ممارسات كلها مكر وخبث ودهاء؛ ومن ثم فضلوا الانشغال بشئون الدرس والتحصيل.

وقد هاجم الخميني في كتاب الحكومة الإسلامية هذا الفصل، وإعتبر أن من أهم دعائم إصلاح المؤسسة الدينية هو مقاومة هذه الفكرة، عن طريق الأدلة التاريخية التي توضح انشغال النبى (ص) ومن بعده الأئمة الطاهرين بشئون الدين والدنيا. بالإضافة إلى الجدال العقلي الذي يوضح الإمام الخميني من خلاله خطورة هذا الفصل، وأهمية أن يتم بناء منظومة مقابلة لا ينفصل فيها الدين عن السياسة؛ بل يتكاملان مع بعضهما البعض .

البعد الثالث- على مستوى الأشخاص العاملين في المؤسسة الدينية؛ وهو ما أطلق عليه الخميني: "إصلاح المتقدسين"، هؤلاء المتقدسون هم منتسبون للمؤسسة الدينية والحوزة العلمية، ولكنهم ليسوا متقدسين بالفعل؛ بل "متقدسين يتكلفون التقدس"[٣]. هؤلاء العلماء إنما يساهمون في تدعيم غيبة وتغييب بسطاء المسلمين عما يحدث من حولهم. والواجب على كبار مراجع الشيعة في البداية أن ينصحوا هؤلاء المتقدسين حتى يراجعوا مواقفهم، وينتبهوا إلى الخطر المحدق بالإسلام والمسلمين من الانخراط فيما لا يهم من الأمور السطحية وغير المهمة. أما إذا لم يستجب هؤلاء للنصح "فإن نفعت الذكرى فذاك ما نريد، وإلا كان لنا معهم حساب آخر وموقف آخر"[٤].

البعد الرابع والأخير: على مستوى الممارسات التي ارتبطت بسلوك المتدينيين. فمن الواجب أن يتم إصلاح وتطهير السلوكيات الدينية. هذا التطهير إنما هو عملية ذات وجهين؛ الوجه الأول هو تحريم ممارسة التقية التي ما زال يصر عليها ضعاف النفوس من الفقهاء ويزينوها للمسلمين. فالتقية شرعت أصلاً للحفاظ على النفس أو الغير من الضرر في المسائل الفرعية، ولكن إذا أصبحت العقيدة كلها في خطر؛ فإنه لا مجال لممارسة التقية[٥]. الوجه الثاني هو طرد فقهاء السلاطين من المراكز الدينية، وفضحهم، ونزع اللباس الديني عنهم؛ لأنهم لا يستحقون أن ينتموا لتلك المؤسسة التي حملت راية الدفاع عن الإسلام والمسلمين[٦].

هذه الخريطة الإصلاحية كان لابد من ترجمتها إلى واقع عملي، ومن ثم فقد قابلت عملية الإصلاح هذه عمليتان مرتبطتان بمنظومة الثورة في فكر الخميني. العملية الأولى؛ هي تدعيم سلطة الفقهاء على العامة، من خلال فكرة "ولاية الفقيه". والثانية هي رسم طريق تدمير الحكومات الجائرة.

احتلت ولاية الفقيه مكانة هامة في فكر الإمام الخميني في مراحل ما قبل الثورة. وقد ناقش الخميني في كتاب الحكومة الإسلامية مقولات الغرب التي تدعي عدم وجود أسس نظرية في الإسلام تنظم الحكم. وانتقل بعدها لمناقشة خبرة المسلمين التاريخية التي لم تستمر طويلاً حسب الفقه الشيعي، وانتهت باختفاء الإمام الثاني عشر منذ أكثر من ألف عام. وخلال هذه السنوات الطوال لم يعترف خلالها بشرعية الدولة، وإنما ظل ينظر إليها وإلى حكامها على أنهم مغتصبين لحق الإمام الغائب.

وبعد أكثر من ألف عام جاء الإمام الخمينى ليعيد إلى الساحة مناقشة قديمة -ولكنها طمست لأسباب كثيرة- حول إعادة الاعتبار لدور الفقهاء كنواب عن الإمام الغائب. ففي ظل غيبة الإمام التي طالت، ولا يعرف متى ستنتهي؛ لا يجوز تعطيل أحكام الشريعة، ومن ثم فإنه يجب على البعض أن ينهضوا لمهمة قيادة الدولة. هؤلاء البعض هم العلماء الذين يمتلكون من الصفات والخصائص ما يمكنهم من تولي مهمة الإمام الغائب نيابة عنه، سواء في الولاية العامة أو الولاية الخاصة. هذه الفكرة القديمة/الجديدة؛ إنما كان لها أعظم الأثر في تدعيم مكانة الفقهاء في منظومة المعارضة لنظام الشاه ومكانتهم في منظومة

الحكم فيما بعد. ما يهمنا الآن في مرحلة ما قبل نجاح الثورة أن علماء الشيعة بصفة عامة والإمام الخميني بصفة خاصة استطاعوا عن طريق إعادة إحياء فكرة ولاية الفقيه؛ استخدام المؤسسة الدينية (المساجد والحسينيات ومجالس العزاء والحوزات) كمنابر لمخاطبة الجماهير، وتوعيتهم بمثالب نظام الشاه؛ ومن ثم تعبئتهم ضده في مراحل متتالية أدت في النهاية إلى انهياره. فقد استعملت هذه المنابر في السنين الأخيرة قبل الثورة كمناطق للتجمع، والخروج في مظاهرات ضد النظام، وحينما تقمع ويسقط فيها شهداء تكون مواعيد التعازي والأربعين مناسبات متجددة لتعبئة متزايدة، وخروج مظاهرات أشد من الأولى.

بعد تدعيم مكانة الفقهاء كان لابد للإمام الخميني من رسم طريق تدمير الحكومات الجائرة. هذا الطريق الذي ينتقل إليه عقب فشل النصح من الداخل؛ وهو الأسلوب الذي سبق وأشرنا إلى أن الخميني اقترحه في بدايات المعارضة. ولكن إذا لم يستجب النظام، أو بمعنى أدق إذا استطاعت حركة المعارضة تدعيم مراكزها وسط الجماهير عن طريق الدعاية والتوعية والتعبئة، وإصلاح المؤسسة الدينية من الداخل؛ فإنه في هذه الحالة يمكننا أن ننتقل إلى مرحلة التدمير الفعلي للحكومة الجائرة. هذه الحكومة ستنهار إذا طبقنا استراتيجية ذات خطوات أربع: مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومات الجائرة، وترك التعاون معها، والابتعاد عن كل عمل يعود نفعه على الحكومة، وأخيرًا تأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية، وثقافية وسياسية جديدة، تأخذ مكان المؤسسات القديمة التابعة للدولة[٧].

استطاع الإمام الخميني أن يقوم بتنفيذ رؤيته للإصلاح، خاصة ما تعلق منها بالجانب الحركي، وطرح نموذجًا للحكم جديدًا يختلف كثيرًا، وفي لحظات معينة يتناقض مع ما كان سائدًا قبل الثورة. وإن كان مستوى الأفكار لم يحدث فيه الحسم الذي حدث على مستوى السياسات. فمازالت المؤسسة الدينية تحتاج لمزيد من الإصلاح كما، أن الأهم الفكرة الرئيسية التي قدمها الإمام الخميني، والتي تتعلق بولاية الفقهاء؛ لم تستقر بشكل كامل في داخل المؤسسة الشيعية، لا من حيث المبدأ، ولا من حيث الحدود. فمتابعة دقيقة للسجال الفكري بين عدد من مراجع الشيعة، سواء في داخل إيران أو في خارجها، منذ نجاح الثورة وحتى يومنًا هذا؛ يكشف لنا غياب الإجماع أو حتى الاتفاق العام للدور الذي يمكن أن يلعبه الفقهاء في الحياة السياسية العامة. كما أن السجال الفكري خارج المؤسسة الدينية لا يقل عن مثيله في داخل المؤسسة الدينية. فهناك تيارات تتبنى الفكرة، ولكنها تطالب بتحديد أفضل لصلاحيات الولي، وتيارات أخرى رافضة كليًا لها، انطلاقًا من مفاهيم السيادة الشعبية التي لا تظهر سواء في اختيار شاغل المنصب أو مراقبته. بين هذه التيارات المتصارعة تقف جهود الرئيس خاتمي، الذي أعلن مرارًا وتكرارًا كونه ابنًا بارًا للثورة، ولفكرة الولي الفقيه، ولكن في الوقت نفسه مطالبًا بالإصلاح حتى تسترد الثورة عافيتها ورونقها، الذي يبدو أنها فقدته خلال سنوات الحرب والحصار الدولي.

فمنذ الأيام الأولى لتولي السيد خاتمي لمهام الرئاسة في منتصف عام ١٩٩٧؛ أدرك أن الطريق أمامه ليس ممهدًا لتنفيذ أي من وعوده الانتخابية، والتي تلخصت في سيادة القانون والإصلاح، بل على العكس مليء بالعقبات والصعوبات؛ ومن ثم أدرك أنه لتحقيق أي انفتاح داخلي أو خارجي؛ فلا بد من تحقيق برنامج إصلاحي شامل في كل من المجال السياسي والاجتماعي (يلاحظ أنه في معظم الأحوال لم يحدث تصادم في القضايا الاقتصادية بين مختلف القوى السياسة داخل إيران، إلا بقدر ما تطلبت هذه القضايا الاقتصادية تغييرًا على المستوى السياسي). ومن ثم رفع خاتمي شعار الإصلاح. هذا الشعار كان من الاتساع بحيث سمح لمختلف القوى السياسية بالانضمام تحت عباءته، بل والمزايدة على بعضها البعض إدعاءًا بأن كل منها أكثرحماية للإصلاح

ومطالبة به. السؤال هنا هو ماذا كان يقصد خاتمي بالإصلاح؟

بدأ مشروع السيد خاتمي للإصلاح منذ عام ١٩٨٢؛ أي إبان توليه منصب وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي؛ فالوزير السيد كان يؤمن بالانفتاح الفكري والثقافي على الآخرين؛ وهو الأمر الذي جلب عليه كثيرًا من الهجوم، وخاصة على سياساته الثقافية، على أساس أنها تهدد المكون الثقافي والهوية الإسلامية للثورة الإيرانية[٨]. وبعد سنوات عشر طويلة من الصراع مع الخصوم؛ اضطر السيد خاتمي في النهاية للاستقالة، والبعد عن المجال السياسي، والتفرغ للعمل الفكري مديرًا للمكتبة الوطنية، حتى عاد في عام ١٩٩٧ رئيسًا للجمهورية الإيرانية محملاً بكثير من الأمل في قدرته كرئيس على تنفيذ البرامج الإصلاحية.

الإصلاح بالنسبة للرئيس خاتمي كان يعني حماية قيم الثورة الإسلامية في إيران، من خلال فتح ثلاث ملفات رئيسية لتحسين الأداء فيها؛ الملف الاقتصادي، والملف الاجتماعي، والملف الخارجي[٩]. الملف الأكثر حساسية ودقة كان ومازال الملف الاجتماعي، الذي كان يعني فتح المجال أمام مختلف القوى السياسية والاجتماعية للتعبير عن نفسها بحرية، فالدين والحريات حسب وجهة نظر خاتمي لا يتناقضان؛ بل يكمل ويحمي كل منهما الآخر. ومن ثم فالإصلاح بالنسبة له كان يعني حماية الحريات الشخصية للأفراد، وحماية مؤسسات المجتمع المدني، ونشر قيم دولة المؤسسات والقانون. هذا الإصلاح والانفتاح لم يكن يعني للسيد خاتمي -كما أكد في أكثر من مناسبة- الارتماء في أحضان القيم الغربية، والخروج على القيم الإسلامية للثورة؛ بل هو حماية للثورة التي بعد ثمانية عشر عامًا تحتاج للتجديد حتى لا ينفجر النظام من الداخل.

الإصلاح بالتالي كان لابد وأن يطول الملف الاقتصادي، الذي عانى طويلاً من الآثار السلبية التي نتجت عن حرب الثماني سنوات مع العراق، وعن الحصار الدولي المفروض على الثورة منذ أعوامها الأولى. الإصلاح في هذا الملف ارتبط ليس فقط بتحسين معدلات الأداء الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة والتضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولكن أيضًا بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى إيران؛ بما يرتبط بذلك من تحسين للعلاقات مع دول العالم؛ وهو الأمر الذي كان قد بدأ في تنفيذه الرئيس الأسبق (هاشمي رفسنجاني)، واستمر على نفس خطاه الرئيس خاتمي، وإن كان الهجوم الذي تعرض له الرئيس خاتمي في هذا الصدد أشرس كثيرًا من ذلك الذي تعرض له الرئيس رفسنجاني؛ مما اضطره للتراجع عن التركيز عليه، وبدلاً منه تم التركيز على ملف الحريات الاجتماعية؛ وهو الملف الذي لم يسلم من هجوم رموز وأنصار المحافظ؛ مما أدى إلى وقوع العديد من الاشتباكات بين التيارين، وانتهت بعض المواجهات بينهما بشكل دموي، ولكن مناقشة هذه التفاعلات تخرج عن الحيز الزمني لهذه الدراسة.

الملف الثالث في الإصلاح؛ هو الملف الخارجي، أو ملف فتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالم الخارجي، سواء على المستوى الأقليمي أو المستوى الدولي. الملاحظ أن رصد تطور الأداء الإيراني على المستوى الخارجي يكشف لنا تغيرًا تدريجيًا بدأ مع الولاية الثانية للرئيس رفسنجاني، وإن كانت علت نبرته وزاد التفاؤل بإمكانية إحداث تطور نوعي وكيفي مع ولاية الرئيس خاتمي. كان الإصلاح في هذا الملف، بالإضافة إلى تحسين الأداء الخارجي؛ يعني الحديث عن توحيد كلٍ من مراكز صنع القرار الخارجي والخطاب السياسي. فمازالت هناك العديد من المؤسسات التي تتدخل في القرار الخارجي، كما أن اللغة السياسية التي تستخدم في إدارة التفاعلات الإيرانية الخارجية كانت تتأرجح بين الاعتدال والتطرف، معبرة في كل مرة عن توجه قائلها، وانتمائه المؤسسي، وتتسبب في كثير من الإحراج لمركز الدولة الإيرانية ككل[١٠].

وقد استطاع السيد خاتمي الاحتفاظ بمقعد الرئاسة لمدة فترتين انتخابيتين، بدأتا من عام ١٩٩٧ وانتهتا في ٢٠٠٥، وتميزت هذه السنوات الثمانية بمحاولات دءوبة من جانب خاتمي لتطبيق مفهوم شامل للتنمية، يربط بين النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع التركيز على الأخيرة، على اعتبار أن التنمية المجتمعية والاجتماعية ستؤدي بالضرورة للتنمية الاقتصادية. هذه المحاولات من جانب الرئيس خاتمي قوبلت برفض متكرر من جانب التيار المحافظ، الذي ظل مصرًا على ما اعتبره جوهر الثورة الحقيقي والمتبني لقيمها الأصيلة، سواء في النواحي الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. لا يهمنا في هذا المقام رصد كم ما أنجز الرئيس خاتمي، وفي أي المناطق فشل؛ بقدر ما يهمنا التأكيد على الأثر الأكبر الذي أحدثته مواقفه وسياساته الإصلاحية على مجمل التفاعلات الإيرانية الخارجية. فقد استطاع خطاب الإصلاح جمع أعداد متزايدة من الإيرانيين، سواء من قطاعات الطلبة والمثقفين والنساء، والذين تبنوا مطالب الإصلاح بشكل أكثر اندفاعًا من قدرة القيادة السياسية الإصلاحية على التنفيذ. وشكلت هذه القطاعات قوة ضاغطة ظهر تأثيرها جليًّا في انتخابات الفترة الثانية لخاتمي عام ٢٠٠١؛ حيث تبنى كل المرشحين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والتعليمية والثقافية مطلب الإصلاح، وإن لم يعكس هذا الموقف بطبيعة الحال اتفاقًا بينهم حول المقصود بهذا المفهوم. وجاءت نتيجة الانتخابات تكريسًا شعبيًا لموقف خاتمي وتياره، في مقابل التيار الآخر.

هذه الأغلبية التي حصل عليها تيار الإصلاحيين كان من المنطقي أن تترجم نفسها في سياسات وتوجهات داخلية وخارجية، تدعم موقف التيار ككل، وتمهد لحصوله على مزيد من النفوذ في داخل النظام الإيراني، سواء في داخل المؤسسة التشريعية أو في التنفيذية، والتي كانت انتخاباتهما ستحل في غضون أعوام قليلة. ولكن هذا لم يحدث، واستطاع التيار المحافظ تجاوز هذه الهزيمة، وإعادة ترتيب صفوفه، واستعاد زمام هاتين المؤسستين اللتين خرجتا من سيطرته خلال جولتين انتخابيتين سابقتين؛ وهو الأمر الذي ستتم مناقشته خلال الصفحات القليلة القادمة.

ثانيًا- التطورات الداخلية في إيران: الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٤ والرئاسية ٢٠٠٥

انتخابات البرلمان السابع ٢٠٠٤-٢٠٠٨

تجددت المواجهات بين التيارين في ما بعد انتخابات الرئاسة ٢٠٠١، والتي استطاع التيار الإصلاحي فيها حصد العديد من الأصوات لصالح الرئيس خاتمي؛ ومن ثم قام التيار المحافظ، والذي فقد الأغلبية البرلمانية في داخل برلمان ٢٠٠٠ لصالح التيار الإصلاحي، وبحكم سيطرته على العديد من مراكز صنع القرار المرتبطة مباشرة بالمرشد؛ بضرب مراكز تأييد ومساندة التيار الإصلاحي، وخاصة في داخل الصحافة المستقلة أو الإصلاحية، فتم إغلاق عدد كبير من الصحف، وسجن صحفيين ومثقفين وحقوقيين، بالإضافة إلى تعديل قانون الصحافة والمطبوعات ليشدد العقوبة على "المتجاوزين".

وقد شكلت الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٣ المحطة الأولى الممهدة للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٤، وأظهرت نتائج هذه الانتخابات الآثار السلبية للمشكلات التي عانى منها التيار الإصلاحي خلال سنوات رئاسة خاتمي، سواء من حيث التماسك الداخلي للتيار، أو من حيث المواجهات المتكررة مع التيار المحافظ. وأسهم فشل الرئيس خاتمي في حماية برنامجه ومؤيديه علامة فارقة في تناقص شعبيته؛ خاصة في ظل عدم نجاحه في إحداث فرق نوعي في مستوى معيشة الأفراد العاديين، الذين ظلوا يعانون من معدلات التضخم والبطالة المرتفعين.

وأسفرت الانتخابات المحلية عن نتيجتين هامتين؛ الأولى- هي فوز التيار المحافظ بأغلبية المقاعد في داخل المجالس المحلية، حتى إن موقع رئيس بلدية طهران، والذي كان محفوظًا للتيار الإصلاحي ذهب إلى أحمد ينجاد؛ وهو من رموز ائتلاف "بناة إيران" المحسوب على التيار المتشدد [١١]. الظاهرة الثانية هي انخفاض مستوى المشاركة الشعبية؛ مما انعكس على شكل التصويت، الذي وصل في بعض المدن إلى ما دون العشرين بالمائة. وشكلت هذه الهزيمة صدمة للتيار الإصلاحي، وجعلته يتعامل مع انتخابات المجلس التشريعي في ٢٠٠٤ بكثير من التخوف أن تؤدي إلى نفس النتيجة. في الوقت نفسه شكل انتصار التيار المحافظ دفعة له من حيث تزايد شعوره بامتلاكه قدرة على التأثير في الناخب الإيراني، ومن ثم تفاؤله بشأن الانتخابات القادمة. وسبقت الحملة الانتخابية أجواء شديدة للتعبئة النفسية من جانب كلا التيارين، وسادت نغمة في داخل أوساط الإصلاحيين تدعو لمقاطعة الانتخابات؛ كطريقة لإحراج النظام، وإجبار التيار المحافظ على القيام ببعض التنازلات لصالحه، ولكن بعد مفاوضات مطولة داخل جبهة المشاركة (كبرى التكوينات الإيرانية المعارضة)؛ تقرر دخول الانتخابات في محاولة أخيرة لتأكيد سيطرة وتواجد التيار الإصلاحي في الشارع الإيراني، بالإضافة إلى التمهيد لانتخابات أكثر حسمًا وأهمية؛ هي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ [١٢].

تقدم للترشح -عن ٢٩٠ مقعدًا هم إجمالي مقاعد مجلس الشورى- ما يزيد عن ثمانية آلاف مرشح، قام مجلس الرقابة على القوانين (مجلس الوصاية على الدستور) بالاعتراض على أسماء حوالي ٣٠% منهم. هذا الإجراء في حد ذاته لم يكن مدعاة للجدل؛ فقد تمت ممارسته من قبل المجلس، في إطار صلاحياته التي ينص عليها الدستور، وقد قام المجلس بممارسته في كل انتخابات سابقة منذ نجاح الثورة، وحتى ذلك التاريخ، سواء كانت انتخابات برلمانية أم رئاسية.

الجديد هو اعتراض المجلس على ما يزيد على ٢٠٠ اسم من التيار الإصلاحي، أكثر من نصفهم من أعضاء البرلمان السادس ٢٠٠٠/٢٠٠٤. وقد سبب المجلس هذا الاعتراض بأن هؤلاء المرشحين لا يمتلكون المواصفات والمؤهلات اللازمة لمثل هذا المنصب، في إشارة لموقفهم المعلن من بعض القضايا، وخاصة تلك المتعلقة بصلاحيات المرشد وموقعه على رأس النظام الإيراني. وقد أثار هذا الأمر جدلاً واسعًا؛ حيث دافع أنصار التيار الإصلاحي بأن عضوية هؤلاء المرشحين في المجلس السادس كانت تعني أوتوماتيكيًا تمتعهم بالمؤهلات اللازمة، وإلا كيف ترشحوا وانتخبوا في عام ٢٠٠٠. ونتيجة لتدخل المرشد الذي طالب المجلس بإعادة النظر في قرار المنع؛ قرر المجلس قبول ترشيح ٥٠ شخصًا، بعضهم ينتمي للتيار الإصلاحي، ولكن دون أن يشمل هذا القرار أسماء لرموز من داخل التيار، يمكنها أن تحقق فوزًا انتخابيًا كاسحًا في مواجهة مرشحين ينتمون للتيار المحافظ. من بين الأسماء التي تم منعها محمد رضا خاتمي وكيل المجلس، والهة كولائي النائبة عن مدينة طهران ومحسن آرمين وبهزاد نبوي من منظمة مجاهدي الثورة الإيرانية ومحسن ميردامادي رئيس لجنة الأمن والسياسة الخارجية بالمجلس مما جعل الأخير يعلن أن مجلس صيانة الدستور قد مارس انقلابًا غير عسكري على مؤسسات النظام [١٣].

وقد شكل إصرار المجلس على قرار المنع تحديًا كبيرًا لقدرة الإصلاحيين كتيار أسس نفسه في داخل ميكانزمات صنع القرار الإيراني، من خلال تواجده في منصب رئيس السلطة التنفيذية وعضوية ورئاسة البرلمان. وشكلت الطريقة التي أديرت بها هذه الأزمة فصلاً جديدًا من فصول المواجهة بين التيارين، واختبارًا لمدى تجذر مفهوم الإصلاح لدى كلٍ منهما باعتبار أن الإصلاح في أحد أبعاده كان تبنيًا لجوهر

الديمقراطية، التي تقبل بتداول السلطة بشكل مؤسسي وسلمي.

فمن ناحية تمسك التيار المحافظ بحق مجلس صيانة الدستور في الاعتراض على من لا تنطبق عليه المواصفات والشروط اللازمة، وخاصة نص القسم الذي يتعهد به المرشح عند دخوله البرلمان، والذي يتضمن الولاء لكل من الجمهورية الإسلامية والولي الفقيه. واعتبر هؤلاء أن أفكار ومعتقدات وآراء العديد ممن ينتمون إلى التيار الإصلاحي –حتى من أعضاء البرلمان الحالي– مخالفة لهذه المبادئ؛ مما يستوجب حرمانهم من حق الترشح من جديد.

وكإجراء مساند لهذا؛ قام التيار المحافظ من خلال مدعي عام طهران، بتوجيه تحذير إلى عدد من الصحف الإصلاحية، متهمًا إياها بنشر الفتنة في تغطيتها لأزمة الانتخابات البرلمانية. وفي ما بعد ترجم هذا التحذير إلى قرار بإغلاق فعلي لعدد من هذه الصحف، على رأسها صحيفتي "شرق" و"ياس-نو"[١٤]. كما هوجمت وعُرقلت مطالب تأجيل الانتخابات، والتي تبناها العديد من رموز التيار الإصلاحي؛ حيث اعتبر هؤلاء أن الظروف السياسية القائمة آنذاك لا تتناسب مع جوهر العملية الانتخابية المفترض قيامها على التنافس بين تيارات سياسية مختلفة؛ وهو الأمر الذي غاب عن هذه الانتخابات. كما قام الحرس الثوري والباسيج بتوجيه أكثر من تحذير؛ حيث أعلنا استعدادهما للتدخل، وتنظيم الانتخابات في موعدها المقرر في حال قررت وزارة الداخلية تعطيلها استجابةً لمطالب التيار الإصلاحي. وقد أيد المرشد قرار عقد الانتخابات في موعدها؛ مما اضطر خاتمي في النهاية "للانحناء أمام عاصفة المحافظين"؛ حيث وافق على عقد الانتخابات في موعدها (٢٠ فبراير ٢٠٠٤)، بعدما وجه رسالة إلى المرشد اشتكى فيها من عدم التزام مجلس صيانة الدستور بتوجيهات المرشد لاعتماد قاعدة "الاستصحاب" في التعامل مع رموز التيار الإصلاحي من أعضاء البرلمان الذين منعوا من الترشح[١٥].

من ناحية أخرى عمد التيار الإصلاحي إلى تصعيد المواجهة، ودفعها إلى حافة الأزمة الدستورية والقانونية. وبدأ الأمر بتقديم لائحة مكونة من ٢٩٠ اسمًا ينتمون كلهم للتيار الإصلاحي إلى مجلس صيانة الدستور؛ لمراجعتها بشكل فردي، بغرض الوصول إلى تسوية وإعادة النظر في الأسماء المحجوبة عن الترشح. وقد رفض مجلس صيانة الدستور هذا الأمر؛ بل وعمد إلى إحراج الإصلاحيين، عن طريق نشر القائمة في وسائل الإعلام المحافظ، والإشارة إلى أن القائمة لا تتضمن أيًّا من أسماء المحافظين الذين تم منعهم من الترشح؛ مما أظهر الحكومة بشكل غير محايد ومنحاز إلى جانب التيار الإصلاحي فقط[١٦]. وحينما فشل الإصلاحيون في إعادة تسجيل أسماء بعينها إلى سباق الانتخابات؛ قام وزير الداخلية المحسوب على التيار الإصلاحي بالإعلان عن عجز وزارته عن تنظيم الانتخابات في موعدها، خاصة مع قيام محافظي الأقاليم ونواب الوزراء بتقديم استقالاتهم. وقد سحبت هذه التهديدات في ما بعد، عقب قيام الجهاز القضائي بإعلان عزمه على توجيه الاتهام لأي جهة أو شخص يقوم بإعاقة العملية الانتخابية.

قمة التصعيد من جانب التيار الإصلاحي؛ كانت في تقديم ١٢٤ نائبًا برلمانيًّا لاستقالاتهم، في إجراء هدف لإحداث أزمة دستورية، وأعقب هذا قيامهم بالاعتصام في داخل مبنى البرلمان لإحراج النظام أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. وقام هؤلاء النواب بإرسال رسالة إلى المرشد، طالبين منه التدخل لدى مجلس صيانة الدستور، وملمحين إلى دوره المنحاز إلى تيار يناهض الحريات باسم الإسلام[١٧]. وكان التيار الإصلاحي قد أعلن مقاطعته للانتخابات عقب سماح مجلس صيانة الدستور لعدد من مرشحي التيار الإصلاحي غير المعروفين لدى الشارع الإيراني بخوض الانتخابات، وانضم إليه في قرار المقاطعة عدد

من رموز المثقفين في داخل النظام، ومنهم شيرين عبادي الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٣؛ حيث أعلنت في وسائل الإعلام أنها لا تستطيع التصويت لأشخاص لا تعرفهم في هذه الانتخابات.

من ثم عقدت الانتخابات في جو سياسي مشحون، وسط مخاوف بعدم مشاركة الجماهير؛ وهو الأمر الذي حاول كل من المرشد والرئيس ورئيس البرلمان تجنبه؛ حيث أصدروا عددًا من الدعوات لتحفيز الجماهير على المشاركة، وإن اختلفت دوافع كل منهم لهذه الدعوات. فالمرشد ممثلاً عن النظام والتيار المحافظ حرص على دعوة الجماهير للمشاركة؛ حرصًا منه على الحصول على دعم شعبي، بالإضافة إلى رغبته في تفويت الفرصة على الرأي العام العالمي، واتهام النظام بإقامة انتخابات غير شعبية وغير شرعية. أما الرئيس خاتمي ورئيس البرلمان مهدي كروبي؛ فقد كانت دوافعهما مختلفة؛ فقد كانا يأملان أن صوت الجماهير من الممكن أن يفرض أجندة مختلفة عما حاول التيار المحافظ فرضه أثناء الحملة الانتخابية، بعبارة أخرى كانا يأملان في تكرار تجربة انتخابات ١٩٩٧ الرئاسية، حينما اختارت الجماهير الإيرانية مرشحها بعكس كافة التوقعات.

ولكن ترتب على هذه الأجواء المشحونة انخفاض نسبة المشاركة الجماهيرية؛ مما أضطر النظام لتمديد زمن الاقتراع ثلاث مرات؛ رغبة منه في زيادة مشاركة الجماهير التي لم تزد في مجملها عن ٥١% [١٨]، بل إنها انخفضت عن ذلك في المدن الكبرى كطهران وغيرها إلى ما دون ذلك بكثير، وسادت تقديرات أنها دارت حول ٢٨%. واستطاع التيار المحافظ حصد ما يزيد عن ٥١% من الأصوات في الجولة الأولى؛ أي حوالي ١٤٩ مقعدًا، زاد إلى ١٥٦ بعد الجولة الثانية من إجمالي ٢٩٠ مقعدًا. وبانتهاء هذه الجولة حكم البرلمان السابع تيار جديد عرف بالمحافظين الجدد، الذين اتسموا بغالبية تكنوقراطية مهنية وعضويتهم في تحالف "بناة إيران"؛ وهو التيار السياسي الجديد الذي ظهر وبقي ليلعب دورًا في توازنات السياسة الداخلية الإيرانية إلى انتخابات ٢٠٠٥ حينما استطاع حسمها لصالحه.

وقد شكلت نتيجة الانتخابات هزة قوية لكل من فكرة الإصلاح وتيار الإصلاح في داخل إيران. فبغض النظر عن مدى نزاهة الانتخابات أو قلة الإقبال الجماهيري على صناديق الاقتراع، وأثر ذلك على نتائج الانتخابات بالشكل الذي ظهرت به؛ إلا أننا لا يمكن أن نغفل أن نسخة الرئيس خاتمي للإصلاح لم تستطع أن تحرز تعبئة للجماهير، خاصة في ظل الفشل في المجال الاقتصادي. هذا الأمر يطرح مسألة هامة؛ وهي علاقة الإصلاح السياسي بالجانب الاقتصادي. فمازالت الجماهير في العالم الثالث تعتبر أن الهم الأول والرئيسي لها هو ضمان لقمة العيش، ومستوى معيشة شبه لائق لها ولأفراد أسرها؛ ومن ثم تأتي مسائل الإصلاح السياسي والاجتماعي في مرتبة تالية ومتدنية على أجندة الناخب العادي، الذي قد لا يهتم أصلاً بشخص وتوجهات المرشح طالما كان قادرًا على تنفيذ وعوده الاقتصادية. بينما على الجانب النخبوى نجد أن مثقفي العالم الثالث بصفة عامة، ومثقفي التجربة الإيرانية في حالتنا هذه، وبغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية؛ مشغولون بمناقشات وسجالات فكرية حول أهمية فكرة الإصلاح وحدودها وهدفها، ناسين أو متناسين أن هذه المناقشات تشكل ترفًا فكريًّا لرجل الشارع العادي، والذي سيسجل موقفه في يوم الانتخابات اختيارًا حقيقيًّا لمن سينتصر لمطالبه الحياتية، وليس لتيار فكري دون آخر.

وأسهم تأرجح التيار الإصلاحي بين التحالف في ما بينه، والخروج بقائمة موحدة تارة، والتحالف مع تيار الشيخ هاشمي رفسنجاني تارة أخرى؛ في خروج التيار الإصلاحي من هذه الجولة خاسرًا، خاصة بعد انسحاب مهدي كروبي رئيس البرلمان السادس، وأقوى أنصار الرئيس خاتمي في داخل البرلمان السادس. وتوقع المراقبون أيامًا شديدة من الاستقطاب السياسي تواجه

حكومة خاتمي بعد انحسار مراكز تأثيره في داخل البرلمان، وانكساره المتكرر أمام ضربات التيار المحافظ لأنصاره في داخل كل من الصحافة وباقي مؤسسات المجتمع المدني. وقام أنصار التيار الإصلاحي في داخل البرلمان المنتهية ولايته بتداول فكرة استدعاء الرئيس أمام البرلمان لمساءلته حول قراره بعقد الانتخابات في موعدها دون تأجيلها[١٩].

الواقع إنه كان هناك تخوف لدى الجماهير الإيرانية من أن البرلمان الجديد بتشكيلته الجديدة من المحافظين سوف يؤثر سلبًا على ما تم تحقيقه، خاصة في مجال الحريات الاجتماعية، والتي تبقى الإنجاز الأكبر لعهد الرئيس خاتمي. وساهم في تصعيد هذه التخوفات قيام البرلمان الجديد بإغلاق صحيفتين إصلاحيتين، من ضمن الإجراءات التي اتخذها في أول جلساته. هذا التخوف تم استيعابه من جانب قوى التيار المحافظ في داخل البرلمان وخارجه، التي حرصت رموزها على لسان حداد عادل رئيس البرلمان الجديد على "طمأنة" الجماهير والتيار الإصلاحي؛ حيث تعهد بالتعاون مع حكومة الرئيس خاتمي خلال الفترة المتبقية له في الحكم، ومحاولة حل المشكلات الملحة التي يعاني منها الشعب الإيراني، وخاصة المسائل الاقتصادية[٢٠]. كذلك أكد أمير محبيان رئيس تحرير "رسالة" (وهى المطبوعة المحسوبة على التيار المحافظ)، أنه على التيار المحافظ إدراك الاختلافات بين النظريات والواقع السياسي الذي يتطلب بعضًا من التوافقات، أو حسب تعبيره: "سوف ندرك ونعترف بالواقع لكي نحمي نظامنا الإسلامي"[٢١]. من ناحية أخرى فلا يمكن إنكار الفروق والتمايزات بين التشكيل الجديد للبرلمان عن مجمل التيار المحافظ، فلا يمكن النظر إليه على أنه ممثلاً عن التيار المحافظ القديم؛ بل على العكس فهناك عدد من المؤشرات التي تدل على امتلاك هذه الأغلبية البرلمانية توجهًا براجماتيًّا يمكنه من إدارة العملية السياسية بشكل أفضل، في ظل وجود شبه احتكار للسلطة من جانب الحرس القديم في التيار المحافظ. بعبارة أخرى فقد اتسمت سنوات الرئيس خاتمي بعدم قدرته على إحداث توافق في كثير من الرؤى والسياسات مع التيار المحافظ الذي كثيرًا ما أعاق العديد من البرامج الإصلاحية. ولكن البرلمان الجديد بحكم انتمائه الرسمي للتيار المحافظ، ولكن تمايزه عنه في الوقت نفسه بامتلاكه مهارات تكنووقراطية؛ يستطيع إدارة التفاوض مع التيار المحافظ بشكل أفضل، ويمكنه إقناع المتشددين بالبرامج والسياسات؛ وهو الأمر الذي لم يتحقق على عهد الرئيس خاتمي[٢٢].

في مقابل الفوز الكبير للتيار الإصلاحي في انتخابات البرلمان لعام ٢٠٠٠؛ تقف محطة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤ بمثابة حالة مضادة، سواء في مقدماتها أو نتائجها، ولكن يظل المحك الهام هو أن كلاً من المحطتين الانتخابيتين أديرتا من داخل مؤسسات الدولة، ووفق القواعد القانونية التي تحكم عمل النظام الإيراني. هذا بطبيعة الحال لا يتعرض لإذا ما كانت هذه الإجراءات ديمقراطية من عدمها، ولكنها قانونية[٢٣]. فقد تمسك مجلس الرقابة على القوانين في خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة بحقه في رفض مرشحين بعينهم، يختلفون معه في التوجه السياسي والاقتصادي؛ مما عكس رغبة لدى التيار المسيطر على هذا المجلس في استبعاد كافة القوى التي تختلف معه؛ وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى حصول التيار المحافظ على الأغلبية في داخل البرلمان، وتحقق سيطرته على السلطة التشريعية، ممهدًا بذلك لسيطرته على السلطة التنفيذية؛ كما حدث بعد ذلك بعام واحد، من خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥.

الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥

يقضي الدستور الإيراني بعدم جواز استمرار الرئيس في منصبه لأكثر من فترتين انتخابيتين متتاليتين، ومن ثم جرت هذه الانتخابات بين مرشحين من المفترض أنهم على نفس الدرجة من التنافس

السياسي؛ فكلهم مرشحون للرئاسة، وليس من بينهم رئيس يشغل المنصب وقت الانتخابات. وقد تقدم للترشح عدد كبير من الأفراد العاديين؛ منهم الموظفون، ورجال الجيش المتقاعدون، وحتى عدد من النساء. ولكن بعد فحص طلبات الترشيح من جانب مجلس الرقابة على القوانين؛ انتهى الأمر بقبول ترشيح عدد محدود للغاية منهم [٢٤]. وقد تميزت هذه الانتخابات بأمرين: غياب الشعارات البراقة التي تستطيع جذب وتعبئة الجماهير، خاصة في ظل تزايد الشعور لدى القطاعات المهتمة بالسياسة بفشل التجربة الإصلاحية. والأمر الثاني كان في عدم قدرة أي من التيارين على حسم الاختيار والتعبئة وراء مرشح واحد. فالتيار المحافظ قدم أكثر من مرشح؛ على ولا يأتي وزير الخارجية الأسبق والقريب من المرشد، أحمدي نجاد عمدة طهران والمحسوب على التيار المحافظ الجديد، علي لاريجاني رئيس الإذاعة والتليفزيون ونائب المرشد في مجلس الأمن القومي، وباقرقاليباف ومحسن رضائي من داخل الحرس الثوري. لم يستطع أي من هؤلاء الشخص بغض النظر عن خبرتهم في العمل السياسي، ودرجة قربهم من الحلقة الضيقة لصنع القرار الإيراني؛ لم يستطع أي منهم أن يحشد إجماعًا أو حتى اتفاقًا داخل التيار المحافظ حول ترشحه [٢٥].

ولكن أزمة التيار الإصلاحي كانت أشد وأقسى؛ فقد شكل موقف مجلس الرقابة على القوانين من مرشحي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤؛ تجربة صعبة وسلبية على كل من الشارع الإيراني والتيار الإصلاحي، الذي استشعر أن أي مرشح سيتقدم في هذه الانتخابات من الممكن أن يتعرض للإقصاء. هذا الأمر جعل حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق والمرشح الذي كان يراهن عليه التيار الإصلاحي يحجم عن المشاركة في هذه الانتخابات؛ ومن ثم دفع التيار الإصلاحي بكل من مهدي كروبي رئيس البرلمان السابق، ومصطفى معين وزير التعليم في عهد خاتمي. ولكن بخروج كروبي مبكرًا من السباق بعد انسحابه ساد الشعور العام في الشارع الإيراني أن الانتخابات القادمة لن تأتي برئيس "إصلاحي" على شاكلة ومنهج الرئيس خاتمي؛ ومن ثم فقد كان الخيار المطروح التالي هو رئيس "براجماتي"، يستطيع موازنة قوة التيار المحافظ، وأن يعيد الهيبة إلى منصب الرئيس باعتباره معبرًا عن الرغبة الشعبية؛ وذلك بسبب انتخابه بشكل مباشر من الشعب. هذا المرشح كان المرادف له شخص الرئيس رفسنجاني، الذي عرف بقدرته على الإمساك بالتوازنات الدقيقة في داخل النظام. ولكن حتى ذاك الحين لم يكن رفسنجاني قد أعلن عن نيته رسميًّا في الترشح، بالرغم من حديث العديد من أنصاره عن هذا الأمر [٢٦]. وكانت خبرة رفسنجاني في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، والتي أوصلته للمقعد الثلاثين نائبًا عن مدينة طهران؛ قد أكسبته مرارة وحذرًا في الإعلان عن رغبته في الترشح لمنصب الرئاسة، فبطبيعة الحال لم يكن ليرغب في تكرار هذه الهزيمة الثقيلة التي مني بها عام ٢٠٠٠.

في الخامس من مايو أعلن رفسنجاني عن نيته في الترشح لمنصب الرئيس، وقدم مجموعة من الأسباب التي جعلته يحسم اختياره لصالح خوض هذه الانتخابات: تزايد وتصاعد حدة الخلافات الداخلية في مقابل تزايد نفوذ القوى المتطرفة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى انصراف الشعب ويأسه من النموذج الإسلامي، ومدى ملاءمته للتطبيق، بالإضافة إلى البعد الإقليمي والخارجي، والتحديات التي يطرحها في مواجهة النظام الإيراني [٢٧].

الواقع إن رفسنجاني يستمد قوته الرئيسية من خارج التيارين الأعلى صوتًا في داخل إيران (الإصلاحي والمحافظ) فكل منهما له مأخذ على سنوات حكمه، التي أقصت البعض منهم؛ إما إلى خارج منظومة الحكم، أو إلى داخل السجون الإيرانية. القطاع الذي يؤيده إما من داخل البازار الإيراني الذي يرتبط رفسنجاني بعلاقات متمايزة معه منذ سنوات طويلة أو من داخل قطاعات الإيرانيين الذين لا يمتلكون توجهًا سياسيًّا محددًا وسئموا من الصراعات السياسية التي تسببت في كثير من الجمود السياسي

والاقتصادي، ويرغبون في رئيس يستطيع فرض أجندته وتحسين أوضاعهم المعيشية، خاصة في ظل خبرتهم مع سنوات رفسنجاني، والتي ركز فيها على الأبعاد الاقتصادية، وعلى ضرورة انفتاح إيران اقتصاديًّا على العالم الخارجي.

المرشح الإصلاحي مصطفى معين واجه تحديًا صعبًا؛ فقد افتقر إلى الكاريزما التي تمتع بها خاتمي، وكان عليه أن يدفع ثمن كل من؛ فشل التيار الإصلاحي في تنفيذ وعوده، وتردده في الانتخابات في مساندة مرشح واحد. فقد فقد التيار الإصلاحي ككل كثيرًا من جاذبيته للشباب الإيراني، الذي لم يعد مهتمًا بقضايا حرية التعبير؛ وهي القضية الأهم التي جند لها خاتمي العديد من وقته في أثناء صراعه مع المحافظين؛ لتقليل قبضة الأخيرين على السلطة الإيرانية. الهم الأول للشباب الإيراني هو ضمان لقمة العيش، بعدما بلغت التقديرات الرسمية لنسبة البطالة ٢٥%، وزادت التقديرات غير الرسمية عن ذلك بحوالي عشرة في المائة[٢٨]. وكان معين قد تعرض للإقصاء من قائمة المترشحين للرئاسة من قبل مجلس الخبراء، ولكن خامنئي طالب بإعادته إلى السباق في ما اعتبره المراقبون رغبة من المرشد في تفتيت الاصوات التي من الممكن أن يحصل عليها رفسنجاني؛ وهو المرشح الأقرب إلى الفوز. ومع هذا فيبدو أن الإصلاحيين نجحوا في فرض مفاهيم الإصلاح على الأجندة السياسية الإيرانية، وعلى لغة الخطاب السياسي؛ فالمرشحون الثمانية في سباق الرئاسة لم يعرفوا أنفسهم باعتبارهم من رموز التيار المحافظ، بالرغم من أن أربعة من هؤلاء المرشحين انتموا في فترات سابقة إلى الحرس الثوري، وشاركوا في قمع مظاهرات الطلبة ١٩٩٩ مثل قاليباف. الرأي العام الإيراني بالرغم من اعتراضاته على الرئيس السابق رفسنجاني الذي يترشح ثانية للرئاسة إلا أنه اعتبره أنه الأقدر على ممارسة التوازنات السياسية اللازمة، ورأى كثيرون أن إيران مقبلة على تغيير مهم في الفترة الرئاسية القادمة، التي وبغض النظر عن الفائز فإنها ستعكس تبنيًّا جديدًا لفكر الإصلاح، الذي فرض نفسه على الساحة[٢٩].

منصب الرئيس في هيراركية السلطة الإيرانية لا يعتبر رسميًا المنصب الثاني في الدولة، بالرغم من محاولات الرئيس خاتمي للحصول على اعتراف قانوني بهذا الأمر. ولكنه يعتبر على نفس الدرجة من التراتبية مع رئيس السلطة التشريعية والقضائية، دون أن يتقدم حتى على رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي تظل مهمة حل الصراعات والخلافات بين كلٍ من السلطة التشريعية والتنفيذية من صميم مهامه. وبالرغم من هذا فقد سادت توقعات بخصوص حسم المعركة الانتخابية الرئاسية من الجولة الأولى، على اعتبار دقة المرحلة وسخونة الانتخابات. ولكن انتهت الجولة الأولى دون حسم صريح، ولكن بتضييق الاختيار بين كل من الشيخ الرئيس "هاشمي رفسنجاني" وعمدة طهران "أحمدي نجاد" وبشكل بدا أنه يخدم التيار المحافظ. فهذه الجولة الثانية سمحت للقوى السياسية المنتمية للتيار المحافظ بإعادة تنظيم صفوفها، في حين سادت فوضى شديدة في صفوف التيار الإصلاحي، الذي انقسم حول تأييد رفسنجاني من عدمه، وسمحت هذه الفوضى وذاك الارتباك بمزيد من تعبئة الجماهير، وراء خيار لم يجرب منذ سنوات الثورة الأولى. فقد رأت الجماهير الإيرانية التي كانت ماتزال تمتلك الحماسة للنزول إلى صناديق الاقتراع أن كلاً من تيار اليمين وتيار اليسار قد أُعطيا فرصتهما في الحكم دون أن تستطيع أي منهما إنهاء حالة التنافس السياسي، أو التوصل لاتفاق حول مشتركات العمل السياسي. ومن ثم فقد حان الوقت لتجربة خيار جديد، معتمد على خبرة هذا المطروح الجديد في التنفيذ. فقد كان العامل في حسم الاختيار لنجاد هو خبرته التي قدمها خلال عامين سابقين كعمدة لطهران، والتي تميزت بمعدلات إعمار وتنمية للمدينة لم تكن مسبوقة، بالإضافة إلى الوعود التي قدمها بخصوص "محاربة الفساد والفقر والتمييز بين المواطنين

في الإدارة كما وفي توزيع الثروة، إضافة إلى محاربة الميوعة في الثقافة كما في الاقتصاد"[٣٠].

جرت الجولة الثانية بين المرشحين بحضور جماهيري معقول، دارت نسبته حول ٤٩%، وشابتها العديد من التدخلات من جانب قوات الباسيج، الذين صوتوا بكثافة لصالح نجاد؛ مما أسهم في توسيع الفارق في الأصوات بينه وبين رفسنجاني؛ وهو أمر لم يكن متوقعًا، حتى إن وزير الداخلية المحسوب على التيار الإصلاحي أعلن أن جولة الإعادة شابتها "تجاوزات غير مسبوقة"، وانتهت الانتخابات بحصول نجاد على ١٧,٣ مليون صوت في مقابل عشرة ملايين صوت حصل عليها رفسنجاني[٣١].

شكل فوز نجاد ضربة للتيار الإصلاحي ومثقفيه، الذين رموا بثقلهم وراء رفسنجاني خلال الجولة الثانية، على اعتبار أنه أهون الشرور، ويستطيع أن يحافظ على التوازنات الدقيقة في داخل النظام، ويقبل في الوقت نفسه بتمثيل نسبي لقوى التيار الإصلاحي داخل الحياة السياسية الإيرانية[٣٢].ولكن بعض رموز التيار الإصلاحي أرجعوا نجاح نجادي إلى فشلهم في التعرف على رغبات الشارع الأعرض (الفقراء)، الذين خاطبهم نجاد بنجاح من خلال حملته الانتخابية البسيطة، والبعيدة عن التكلف والبذخ، بالإضافة إلى أدائه السياسي خلال العامين السابقين اللذين قضاهما كعمدة لمدينة طهران؛ فقد قدم العديد من الخدمات للعاصمة، من تعبيد للطرق والانحياز للمحرومين، وتقديم القروض الإسلامية (بدون فوائد)، بالإضافة إلى نمط حياته البسيط الذي عكس إلتزامه الأيديولوجي. هذا الأمر كان في مقابل نمط الحياة في شمال طهران الذي تميز بممارسات رفاهية، وبتوافر سلع غربية، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الإيراني من أزمات هيكلية، ومشكلات تتعلق بالبطالة واستيعاب أعداد الإيرانيين الذين يدخلون سوق العمل في كل عام[٣٣].

الكاسب الحقيقي في هذه الانتخابات هو المرشد خامنئي، الذي لا يمكن اعتباره من أنصار التيار الإصلاحي، ولا من أنصار رفسنجاني، الذي تتميز علاقاتهما سويًا بكثير من التنافس. ولذا فقد شكل نجاح نجاد في الانتخابات تدعيمًا لسيطرة المرشد على المزيد من مراكز صنع القرار، وتقوية له في منصبه بعد سنوات طوال قضاها في تدعيم مكانته، سواء في كرسي المرجعية، أو في علاقاته الداخلية مع مختلف القوى السياسية[٣٤]، وكان نجاد واعيًا بالدور الذي لعبه المرشد ضمنيًّا في تقوية فرص نجاحه في الانتخابات؛ من ثم فقد حرص الاثنان على إعلان التزامهما خطًا واحدًا، وظهر ذلك أثناء تسلم نجاد مرسوم الرئاسة، حينما قام المرشد بتسليمه مرسوم الرئاسة بيده بدلاً من الرئيس خاتمي كما يقضي البروتوكول الخاص بمراسم تسلم منصب الرئاسة. وفور تسلم نجاد المرسوم قبل يد المرشد، في لافتة تؤكد ولاءه له وتبنيه لخطه[٣٥]، في الوقت الذي حرص على التأكيد في أكثر من مناسبة على أنه جاء ممثلاً للإرادة الشعبية، ولا يدين بفوزه لأي من الأحزاب أو التيارات السياسية.

وبالرغم من إعلان أحمدي نجاد عقب فوزه في جولة الإعادة أن حكومته تمد يدها لكل التيارات السياسية، وأنها لن تمارس أي محاولات لإقصاء أي منها، "فكلنا ننتمي إلى نفس العائلة"، وتأكيد المستشار الثقافي للرئيس الجديد مهدي كالهور أن الحكومة الجديدة لن تتدخل في الحياة الشخصية للأفراد؛ ولكن لا يمكن لنا ألا نتوقع أن أنصار الرئيس الجديد من داخل التيار المحافظ في البرلمان لن يمارسوا ضغوطًا عليه من أجل الفصل بين الجنسين في الجامعات، وممارسة قيود تتعلق بالمظهر العام للنساء الإيرانيات [٣٦]، إلا أنه بدأ عهده بمجموعة من الإجراءات والسياسات التي هدفت لتأكيد سيطرته على مفاصل الجهاز التنفيذي، عن طريق تدعيم وجود رموز الحرس الثوري في داخل المؤسسات التنفيذية الإيرانية، وخاصة تلك المتصلة بالجهاز القمعي في الدولة. فقد قام بتعيين نائب قائد الحرس الثوري اللواء محمد ذو القدر في منصب نائب وزير الداخلية؛ وهو

الذي قام بدوره بحركة تعيينات في المناصب الإقليمية والمحلية لعدد من رجال الحرس الثوري[٣٧].

المواجهة الثانية كانت مع الرئيس رفسنجاني، فقد قام الرئيس نجاد بعمليات تطهير للمراكز العليا في الدولة، أخرجت أنصارًا لكوادر البناء؛ وهو التيار الرئيسي المناصر للرئيس السابق رفسنجاني؛ مما اضطر الأخير لمهاجمة هذه السياسات من جانب الرئيس المنتخب الجديد، معتبرًا أن هذه "سياسة إبعاد شاملة لشخصيات ذات كفاءة"[٣٨].

المواجهة الأخطر كانت مع البرلمان الإيراني ذو الأغلبية المحافظة المنتمية إلى قطاع التكنوقراط؛ فقد تقدم نجاد بقائمة مكونة من أكثر من مائة وثمانين اسمًا للبرلمان، مرشحًا أكثر من اسم لكل حقيبة وزارية، بغرض استكشاف موقف وتوجهات البرلمان، ثم تمت تصفية هذه القائمة أكثر من مرة إلى الشكل النهائي؛ الذي قدمت به إلى البرلمان. وبالرغم من هذه المحاولات من جانب نجاد لتجنب المواجهة مع البرلمان، إلا أن البرلمان رفض ثلاثة مرشحين لحقائب وزارية في هذا التشكيل؛ هم مرشحه لوزارة التعاون، ووزارة النفط، ووزارة التربية والتعليم[٣٩].

ووصل الأمر إلى رفض البرلمان ثلاثة مرشحين لوزارة النفط تقدم بهم نجاد، في سابقة تعد الأولى من نوعها، وكادت تهدد بأزمة قانونية ودستورية. وقد برر البرلمان رفضه بعدم أهلية أي من المرشحين لشغل المنصب، في تحدٍ لتوجهات الرئيس الجديد، الذي كان أعلن أثناء حملته الانتخابية عن عزمه على تطهير وزارة النفط من المافيا المسيطرة عليها، وتوزيع أكثر عدالة للعائدات النفطية لصالح الفقراء والمحرومين. وقد قبل البرلمان المرشح الرابع، والذي جاء كحل وسط بين رغبة الرئيس في فرض أحد معاونيه في بلدية طهران، ورغبة البرلمان في أن يكون الوزير من داخل وزارة النفط نفسها[٤٠].

هذا الهجوم المتكرر دعا المرشد خامنئي إلى مساندة حكومة نجاد، ومطالبة كافة القوى السياسية بالكف عن مهاجمة حكومة الرئيس الجديد، ودعمه وإعطائه فرصة لكي يثبت سياساته[٤١].

تجدر بنا ملاحظة أن سنوات عهد كلٍ من رفسنجاني وخاتمي تميزتا بسمة هامة في إدارة الصراع السياسي بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي؛ فبسبب قوة التيار المحافظ وسيطرته على أدوات القمع في داخل مؤسسات الدولة، فقد استطاع في هذه الفترات استخدام العنف الشخصي والمؤسسي ضد أنصار التيار الإصلاحي، سواء في داخل أوساط الطلاب، أو المثقفين، أو الصحفيين، أو حتى ضد مؤسسات إصلاحية تنتمي إلى الصحافة، أو غيرها من مؤسسات المجتمع المدني. فقد سادت في تلك الفترات تقارير تكاد تكون يومية عن قرار يصدر بإغلاق صحيفة أو مؤسسة، أو سجن صحفي أو اغتياله، بالإضافة إلى الطريقة التي تعاملت بها قوى الأمن مع مظاهرات وتجمعات الطلاب في آخر أعوام القرن العشرين. وقد زادت حدة هذه السياسات العنيفة من جانب التيار المحافظ في مواجهة التيار الإصلاحي، في خلال سنوات حكم خاتمي، والذي تميز بصعود لافت لقوى المجتمع المدني، والقوى الإصلاحية على ماسبقت الإشارة.

الجديد في الشهور القليلة لحكم الرئيس نجاد؛ هو انتقال ساحات المواجهة مع من تبقى من قوى الإصلاحيين إلى السجال الإعلامي والخطاب السياسي. فأعضاء البرلمان من المحسوبين على التيار الإصلاحي –وهم قليلون من حيث العدد– كثيرًا ما هاجموا سياسات نجاد وتداولوا مشروعًا لمناقشه أهلية الرئيس، في محاولة لم تكتمل لإقالته. كما أن صفحات الجرائد الإصلاحية (التي نجحت في أن تتخطى محاولات الإغلاق؛ كثيرًا ما اشتركت في هذا الهجوم مع غيرها من بعض الصحف المحسوبة على التيار المحافظ، الذي حدثت عمليات لإقصاء بعض من رموزه على ما سبق القول[٤٢].

ولكن في مواجهة الاستفزاز الذي شكله حكم الرئيس نجاد في الشهور الأولى لكل من التيار

الإصلاحي والتيار المحافظ؛ لا يمكن إغفال مستوى المساندة الشعبية التي حصل عليها نجاد في تلك الانتخابات ودلالة ذلك. ولكن هل تدل هذه النتائج على تغير مزاج الناخب الإيراني نحو مزيد من الأصولية والتشدد؟ أم تدل على يأس الناخب الإيراني من كل من النماذج التي تمت تجربتها، سواء كان النموذج الذي قدمه الرئيس رفسنجاني أم الرئيس خاتمي؟ أم هل جاءت نتائج النتخابات كرد فعل على إحساس الجماهير الإيرانية بالخطر المحدق بها على المستوى الإقليمي، خاصة مع تواجد القوات الأمريكية على كل من الحدود الغربية والشرقية، وشعور الجماهير أن الفترة القادمة تحتاج لقيادة سياسية تمتلك قدرًا أعلى من التوافق الداخلي مع باقي أجنحة النظام (السلطة التشريعية، والقضائية، وكذلك المرشد)، وتمتلك قدرًا أعلى من التصميم على تنفيذ البرنامج النووي الإيراني؛ بما يعلى من إحساس الأمن لدى هذه الجماهير التي تستشعر التهديد الخارجي أكثر من أي وقت مضى؟ أم أن هذه النتائج يمكن قراءتها في ظل كل هذه التفسيرات مجتمعة، بالإضافة إلى التفسيرات التي تتعلق بتغير خريطة الناخبين؟ بعبارة أخرى فقد كان من ذهبوا إلى صناديق الاقتراع في هذه المرة مختلفين في أجندتهم السياسية وخلفياتهم عن الجماهير التي أتت بخاتمي إلى الحكم. فالجماهير هذه المرة تنتمي إلى قطاعات المحرومين والفقراء، الذين أضرتهم سياسات رفسنجاني الاقتصادية التي هدفت للانفتاح على الغرب، ولم يستفيدوا ويهتموا بسياسات خاتمي الهادفة إلى أولوية الاجتماع والسياسة على الاقتصاد، وشكل خطاب نجاد ومظهره وخلفيته دعوة لهم للانخراط في السياسة والاختيار.

ثالثًا- تقويض الثورة أم إصلاح النظام:

ما بدا أنه اتساق وتناغم بين الرئيس والمرشد وسعي نحو عهد "إيران النظام الواحد"، بعدما سادت الخلافات بين أجنحة النظام المختلفة خلال سنوات ثمان. هذا التناغم سرعان ما ظهرت عليه علامات من النغمات النشاز، حينما بدأ الرئيس الجديد في إطلاق عدد من التصريحات مست علاقات إيران الخارجية، وكان الرئيس ضمّن تشكيلته الوزارية الجديدة مكتبًا جديدًا لإدارة الشئون الخارجية، بما فيها الملف النووي، وبدا واضحًا من خلال عضويته تبعيته المباشرة للمرشد، وأن وزير الخارجية في هذا الإطار إنما هو منفذ لتوجهات وقرارات هذا المجلس الجديد[٤٣]. وكان الرئيس قد أعلن من خلال لقاء صحفي مع مجلة النيوزويك رغبته واستعداد بلاده لإقامة علاقات مع أي دولة في العالم إذا كانت قائمة على العدل والاحترام، وفي الحديث نفسه نفى نجاد أي علاقة بين دولته وبين الإرهاب، كما نفى تورطه في حادث احتلال السفارة الأمريكية بطهران عام ١٩٧٩؛ وهو الأمر الذي أثارته الإدارة الأمريكية عقب نجاح نجاد في الانتخابات، وثارت مناقشات في الإدارة الأمريكية حول أفضل السبل للتعامل مع هذه الأزمة وكادت المسألة تصل لأزمة دبلوماسية بعد تردد شائعات مفادها أن الولايات المتحدة تفكر في عدم إعطاء نجاد تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة في الأمم المتحدة.

ولكن بعد نفي الرئيس الإيراني أن يكون طرفًا، ونفي أفراد المجموعة الذين قاموا بعملية الاستيلاء أن يكون الرئيس الجديد مشاركًا فيها بأي شكل؛ خمدت الزوبعة الأولى في العلاقات الإيرانية الأمريكية. في الحديث نفسه أعاد الرئيس الجديد التأكيد على إعلان المرشد تحريم محاولة الحصول على سلاح نووي؛ في الوقت الذي أكد فيه على حق بلاده في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية[٤٤].

الرئيس نجاد الذي بدا حريصًا في بداية حكمه على حفظ درجة دنيا من القبول العام بكافة القوى السياسية، بالرغم من امتلاكه لأجندته الخاصة؛ لم يمتلك هذا الحرص على المستوى الخارجي، وبدأ عهده بالمساس بمنطقة تتجاوز الخطوط الحمراء لدى كل من السياسة الأوروبية والأمريكية؛ وهي "المحرقة". فقد شكك الرئيس نجاد في خطاب عام له في حقيقة وجود المحرقة تاريخيًّا، واعتبرها خرافة اخترعها الغرب. وتساءل

نجاد عن ذنب العالم العربي والإسلامي في تحمل تبعات تصرف الغرب تجاه اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، هذا إذا ما كانت هذه المحارق حقيقية. وفي نفس الخطاب جدد دعوة سابقة له بنقل إسرائيل إلى أي مكان في العالم خارج منطقة الشرق الأوسط، إلى "أوروبا أو الولايات المتحدة، أو كندا أو ألاسكا"، مضيفًا: "إذا فعلتم ذلك فإن الشعب الإيراني لن يحتج عليكم بعد الآن، وسيدعم قراركم"[٤٥]. وقد تسببت هذه التصريحات في جملة من ردود الأفعال الغاضبة والرافضة على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فقد استدعت مجموعة مختلفة من ردود الأفعال؛ فقد سارع وزراء دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى رفض تصريحات نجاد، واعتبارها غير مقبولة؛ مما جعل لاريجاني الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، ومسئول الملف النووي؛ يصرح بأن الرد الأوروبي على نجاد هو "انفعالي وغير منطقي"[٤٦].

أما على المستوى الداخلي؛ فقد تنوعت ردود الأفعال بين مؤيدة وداعمة لتصريحات الرئيس الجديد، وما بين متحفظة عن التعليق أو معترضة عليه، ومعتبرة أن هذه التصريحات من شأنها أن تعطي ذريعة لأعداء إيران لمهاجمتها أو الهجوم عليها. فقد دافع العديد من رموز التيار المحافظ عن تصريحات نجاد، على اعتبار أنها منطقية، وقد عبرت الجمهورية الإسلامية عن مثل هذا الموقف من قبل، في الوقت الذي هاجم فيه بعض رموز التيار الإصلاحي (ومنهم آية الله يوسف صانعي) الخطاب السياسي الذي يعتمد على إثارة الخرافات، والأثر السلبي الذي من الممكن أن يحدثه مثل هذا الخطاب، في إشارة لموقف الرئيس، دون أن يشير بشكل صريح إليه، كما أشارت جبهة المشاركة إلى التصريحات بأنها "مستفزة ولا تساعد الفلسطينيين أو المسلمين". ولكن لوحظ امتناع رفسنجاني عن التعليق على تصريحات نجاد، خاصة بعد تخويله من قبل المرشد مهمة الإشراف على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، في خطوة قرئت من جانب المراقبين على أنها إشارة من المرشد لكل من الرئيس والتيارات السياسية الإيرانية (الإصلاحية والمحافظة) يفهم منها رغبته في الاحتفاظ بمسافة معينة من التطابق أو التأييد الكامل والمطلق لأي منصب، بمن فيهم الرئيس.

هذه التصريحات المتشددة من جانب الرئيس نجاد اعتبرها البعض محاولة من جانبه لتدعيم مكانته في داخل التوازنات السياسية الإيرانية الداخلية، واجتذاب مزيد من التأييد والدعم من جانب مؤيديه في مسألة يصعب مهاجمته بشكل صريح فيها، خاصة بعد الهجوم الذي تعرض له في البرلمان إبان تشكيل وزارته الأولى[٤٧].

هذا الخطاب السياسي الذي اعتمد "لغة الناس" (كما أطلق عليها البعض) امتد ليشمل واحدًا من أهم وأخطر الملفات الإيرانية الخارجية؛ "الملف النووي الإيراني". فالبعض يرى أن الصراع حول الملف النووي الإيراني إنما هو ذريعة لتغطية صراعات أخطر وأعمق بين إيران والغرب بصفة عامة، أو بين إيران والولايات المتحدة بصفة خاصة. ويشترك في هذه الرؤى كل من الجانب الإيراني والجانب الدولي. فقد صرح الناطق باسم مجلس الأمن القومي الإيراني (الجهاز المخول بالتعاطي مع مفاوضات الملف النووي) بأن الخلاف مع واشنطن هو خلاف أيديولوجي، وأن الملف النووي ليس سوى ذريعة .. "إذا افترضنا أن هذا الموضوع انتهى؛ فإنهم سوف يفتحون ملفًا آخر؛ مثل ملف حقوق الإنسان؛ ومن ثم ملف الإر هاب ..."[٤٨]. كما اعتبرت الدوائر الأمريكية أن الخلاف مع إيران لا يتعلق بالملف النووي، بالقدر الذي يتعلق برغبة إيران في إعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقة تناسب أولوياتها وأيديولوجيتها؛ وهو الأمر الذي لا ترغب فيه أو توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية[٤٩].

يعود البرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه، ولكن بسبب ظروف الثورة والحرب مع العراق، والتي استغرقت سنوات الثورة الأولى؛ توقف البرنامج إلى أن

أُعيد تفعيله في النصف الثاني من الثمانينيات. وقد نجحت إيران في إخفاء برنامجها النووي (أو أنه لظروف وتوازنات معينة ظل مختفيًا عن أنظار العالم) إلى عام ٢٠٠٢، حينما أعلن أحد رموز جماعة مجاهدي خلق عن وجود برنامج نووي إيراني يهدف لإنتاج قنبلة نووية[٥٠]. وبعد جولات من الإنكار الإيراني قررت إيران الكشف عن برنامجها النووي، وقبولها التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية. وتفاصيل سنوات التفاوض الطويلة بين إيران والمجتمع الدولي متمثلاً في الوكالة أو الترويكا الاوروبية (إنجلترا وفرنسا وألمانيا) يمكن تلخيصها في جولات من الكر والفر الإيراني. إيران تصر وتعلن دائمًا أن برنامجها النووي إنما هو للأغراض السلمية، ولتوليد الكهرباء، بل ووصل الأمر إلى إعلان المرشد خامنئي أن السعي للحصول على سلاح نووي هو حرام شرعًا، في محاولة منه لطمأنة الرأى العام العالمي بسلمية البرنامج النووي؛ وهو الأمر الذي أكده الرئيس الجديد. في مقابل هذا التأكيد تصر إيران على عدة أمور: أولاً- أحقيتها في تطوير برنامج نووي للأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية، ووفق القوانين والأعراف الدولية. ثانيًا- تصر إيران على حقها غير القابل للتفاوض أو النقاش، والذي يتعلق بمسألة تطوير الأبحاث التي تخص الطاقة النووية وتخصيب اليورانيوم من قبل علماء إيران، وفي داخل الأراضي الإيرانية. ثالثًا- تصر إيران على ضرورة أن تقوم وكالة الطاقة والمجتمع الدولي بمحاسبة إسرائيل على برنامجها النووي بنفس المنطق الذي تتعامل به مع إيران أو غيرها من الدول الإسلامية. رابعًا- في الوقت الذي قبلت فيه إيران بشكل طوعي البروتوكولات الإضافية التي تتعلق بقبول التفتيش المفاجئ، إلا أنها أصرت على عدم فتح مواقع عسكرية أمام التفتيش، وعلى عدم الكشف على كل الوثائق المتعلقة بالبرنامج النووي، خاصة ما تعتبره منها عسكريًا. خامسًا- تميزت السياسات الإيرانية في مايخص الملف النووي، وبالذات خلال السنة الأخيرة بالتشدد لآخر لحظة، ثم التراجع المحسوب والدخول في جولة جديدة من التفاوض، ويتم إغراق الطرف الأخر بالتفاصيل الدقيقة بما لا يسمح له بإحراز أي تقدم حقيقي في التفاوض، وحينما يبدو أن الأمور ستخرج من نصابها، وأن المفاوضات تتجه لإحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن تمهيدًا لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وربما عسكرية في مرحلة لاحقة؛ يتم التراجع مرة ثانية، وهكذا.

فقد اعتمد الرئيس الإيراني الجديد لغة شديدة التصلب في التصريحات التي تخص الملف النووي، ورفض أكثر من مرة اقتراحات روسية (وهي الشريك الأهم لإيران في هذا البرنامج النووي) بتخصيب اليورانيوم في داخل الأراضي الروسية، بمشاركة علماء إيرانيين، أو أن يتم إعادة نفايات الوقود النووي إلى روسيا بعد الانتهاء منه. كما أعلنت في بدايات عام ٢٠٠٦ عن تراجعها عن قرار وقف التخصيب، ووقف التعامل مرحليًا مع خبراء وكالة الطاقة النووية. ولكن حينما استشعرت القيادة الإيرانية أن ردود الأفعال الدولية من الممكن أن تتجاوز الخطوط الحمر، سرعان ما أعلنت أنها بصدد التفكير في العرض الروسي لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، ثم في مرحلة لاحقة أعلنت عن دخولها في مفاوضات مع الجانب الروسي حول التفاصيل الفنية لمثل هذا الاتفاق؛ لتعلن بعد ذلك أنه هناك خلافات وعدم اتفاق حول بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الاتفاق.

ما يهمنا هنا في هذا الإطار هو قدرة النظام الإيراني على استغلال الملف النووي لخدمة أغراض داخلية، وكذلك استغلاله كورقة ضغط في إدارة علاقاته الخارجية، وخاصة في ما يتعلق بالمجال الإقليمي. فقد سبقت الإشارة إلى أن الرئيس الإيراني الجديد، وبالرغم من الأغلبية التي حصل عليها في الانتخابات الرئاسية أمام خصم عنيد بحجم رفسنجاني؛ إلا أنه كان واعيًا أنه لا يستمد قوته من داخل تيارات مؤسسية بعينها تمتلك خبرة العمل السياسي.

وبالرغم من خلفية نجاد في داخل الحرس الثوري واستعانته بالعديد من رموز الحرس سواء في تشكيلاته الوزارية، أو قائمة معاونيه في المنصب الجديد؛ إلا أنه كان يحتاج لتدعيم موقعه في داخل صفوف الجماهير الإيرانية، بشكل يضمن عدم تهميشه بعدما ظهرت أولى بوادر عدم الاتفاق بينه وبين المرشد، بتعيين الأخير لرفسنجاني في منصب المشرف على السلطات الثلاثة؛ وهو الأمر الذي اعتبر تخويلاً من جانب المرشد لبعض صلاحياته، في إشارة لا يمكن إغفال معناها.

هذه الإدارة للملف النووي الإيراني لم تسلم من انتقادات في داخل إيران من جانب المسئول السابق عن الملف حسن روحاني، والمحسوب على رفسنجاني؛ فقد صرح روحاني أن "إيران لا يمكنها مواجهة التهديدات التي تتعرض لها باتباع استراتيجية بسيطة؛ بل تحتاج لاستراتيجية متعددة الأبعاد خلاقة ومنتجة"(٥١).

على المستوى الخارجي فقد مثل البرنامج النووي الإيراني عملة ذات وجهين في التعامل مع الولايات المتحدة، خاصة في المجال الإقليمي؛ فمن ناحية كانت الولايات المتحدة الأمريكية مدركة للدور الذي لعبته وتستطيع أن تلعبه إيران في كل من العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى سوريا ولبنان؛ ومن ثم كان من المهم للجانب الأمريكي التغاضي جزئيًّا والتسامح جزئيًا عن تطورات الملف النووي بالشكل الذي لا يشكل تهديدًا جديًا للمصالح الأمريكية في المنطقة. بعبارة أخري فالطريقة التي تتعاطى بها الإدارة الأمريكية مع الملف النووي الإيراني بها قدر كبير من ضبط النفس، وعدم الرغبة في استنفاذ الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء لتحويل الملف لمجلس الأمن. هذه الدرجة العالية من ضبط النفس لم تتوافر في حالة الملف العراقي وشبهة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل (وهو الأمر الذي لم تثبت صحته حتى الآن). ومن ناحية أخرى أظهر الجانب الإيراني درجة ما من المرونة في التعامل مع المفاوضات الدولية بهذا الشأن، وأبدى استعداده في عدد من اللحظات للتنازل عن ما سبق أن تمسك به؛ رغبة منه في إظهار حسن النوايا، والأهم من هذا رغبة منه في الحصول على بعض الامتيازات الإقليمية، وخاصة المتعلقة بشيعة العراق، أو ضمان الحدود الشرقية مع أفغانستان.

-هذه الادارة الإيرانية الناجحة حتى الآن في إدارة المفاوضات- سواء مع الوكالة الدولية أو الترويكا الأوروبية لم يكن لها أن تحرز مثل هذا النجاح لولا التنسيق الذي قامت به إيران مع القوى الإقليمية التقليدية، وعلى رأسها سوريا، بالإضافة إلى القوة الإقليمية الصاعدة "حماس"؛ فقد قام الرئيس السوري بزيارة إلى إيران عقب تولي نجاد مقاليد الحكم، في إشارة لأهمية العلاقات بين الدولتين، في ظل تطورات الوضع في كل من لبنان، والانسحاب السوري منه عقب اغتيال الرئيس الحريري، وكذلك تطورات الوضع في داخل العراق، كما طالب المرشد حركة حماس، (والتي استطاعت تحقيق صعود سياسي ملحوظ في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ تمهيدًا لتحقيقها فوزًا انتخابيًّا كاسحًا في داخل المجلس التشريعي؛ مكنها من تشكيل الحكومة) بعدم التفاوض مع إسرائيل، والتمسك بالمقاومة(٥٢).

وبالرغم من هذا فقد انتهى عام ٢٠٠٥ دون حل لأزمة الملف النووي الإيراني. ومع استمرار التهديدات بتحويل الملف إلى مجلس الأمن عقب التقرير المنتظر أن يرفعه مجلس حكماء الوكالة في مارس ٢٠٠٦. ولكن هل سيحمل عام ٢٠٠٦ مزيدًا من الفرص لإيران لكي تتمكن فيها من استكمال التطوير الخاص بالبرنامج النووي، ووضع العالم كله أمام أمر واقع جديد بانضمامها إلى نادي الدول النووية (وهو الأمر الذي يخشاه المجتمع الدولي ككل)؟ وهل سيستطيع الرئيس توظيف مصادر قوته وعلاقاته التي مازالت متمايزة مع المرشد في تحقيق "إصلاح " للنظام الإيراني يعود به إلى نقاء أيام الثورة الأولى؟ أم سيستعيد النظام قدرته على تحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية، ويعيد للتيار الإصلاحي بعضًا من

النفوذ الذي فقده في الانتخابات المحلية القادمة؟ أم سيتسبب خطاب الرئيس نجاد والذي يعيد إلى الساحة مقولات تصدير الثورة والمواجهة مع الشيطان الأكبر في حشد المجتمع الدولي والإقليمي ضد مشروع إيران؛ مما قد يمهد لإجهاضه عسكريًّا أو اقتصاديًّا، أو بعبارة أخرى بما يسمح بتقويضه وإعادة تشكيله بما يخدم المصالح الاقليمية والدولية في المنطقة؟

رابعًا– خاتمة حول مفهوم الإصلاح:

بالرغم من تعدد التجارب الإنسانية، والاعتراف بثراء الخبرات التي يمكن أن تقدمها التجارب المختلفة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الحديث عن فكرة الإصلاح على مستوى الخطاب الدولي يبدو مقصورًا على الخبرة الأمريكية في هذا الشأن. فلاعتبارات تتعلق بقدرة الولايات المتحدة على التأثير السياسي والفكري على مقدرات العديد من مناطق العالم، يبدو أن النموذج المطروح للإصلاح هو في مجرد تبني المنظومة الأمريكية في الديمقراطية؛ وهو أمر يغض الطرف عن كثير من المثالب التي شابت وتشوب التجربة الأمريكية على المستوى الداخلي. فالتجربة الأمريكية، وبالرغم من الحديث المتواتر عن ديمقراطيتها ودور الجماهير في الاختيار؛ إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الإقصائي الذي تمارسه هذه الديمقراطية في مواجهة من لا يتمكنون من الحصول أو الوصول لمنافذ التأثير على الرأي العام، وعلى رأسهم الأقليات والملونين؛ فالتجربة الأمريكية وكما عبر أحد الكتاب المصريين؛ هي "ديمقراطية الأثرياء"، وزاد عليها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المستوى الداخلي زيادة في عدم التسامح في الاختلاف، وسيطرة التوجيهات السياسية في الإعلام؛ بما يعيد للأذهان تجربة الإعلام الموجه في دول أوروبا الشرقية وبلدان العالم الثالث(٥٣).

دعوات أو مطالب الإصلاح التي طالما رفعتها الولايات المتحدة يبدو أن هناك تراجعًا عنها، خاصة مع التطورات السياسية في العالم العربي والإسلامي. فقد أظهرت الخبرة السياسية لكل من تجربة إيران أثناء انتخابات الرئاسة، ومصر خلال انتخابات البرلمان الأخيرة، بالإضافة إلى التجربة الفلسطينية سواء في الانتخابات البلدية أو التشريعية؛ أظهرت هذه الخبرات المختلفة أن قبول فكرة الإصلاح والدفع به في هذه المناطق من العالم قد تأتي بتوجهات سياسية تناطح النفوذ الأمريكي في المنطقة وتهدد مصالحه.

النخب العربية الحاكمة قد تلتقي في قليل أو كثير مع ما تراه واشنطن إصلاحًا، وبالذات في نسخته المعدلة، والتي لا تهدف في الحقيقة لإحداث أي إصلاح؛ وإنما مجرد إجراءات تجميلية شكلية تهدف لاستيعاب مطالب الجماهير وضغوطاتها، والمطالبة بمزيد من إشراكهم في صنع القرار. الوضع في النخبة السياسية الإيرانية يختلف عن هذا، فبالرغم من وجود درجات ما من الإعجاب بالنموذج الأمريكي لدى قطاعات من الشباب الإيراني؛ إلا أنه لا يمكننا الحديث عن اشتراك في الرؤى بين النخبة الإيرانية والإدارة الأمريكية حول مفهوم الإصلاح. فما يعد من وجهة نظر الإدارة الأمريكية إصلاحًا للنظام الإيراني؛ إنما هو في حقيقة الأمر تقويض للركائز الاساسية التي يعتمد عليها النظام في وجوده واستمراره، وعلى رأسها دور رجال الدين في المنظومة السياسية الحاكمة. وما يعد إصلاحًا من وجهة نظر النخبة الإيرانية الجديدة بعد انتخاب نجاد وسيطرة التيار المحافظ على البرلمان، وخروج التيار الإصلاحي مؤقتًا من معادلة السياسة الإيرانية؛ ما يعد إصلاحًا بالنسبة لهم؛ إنما هو في حقيقة الأمر عودة إلى خطاب الثورة الأول، والقائم على تصوير العلاقات الدولية على أنها مواجهة بين قوى المستضعفين والمستكبرين.

هل ستقوض الثورة أم سيروض النظام، أم سيصلح النظام؟ ثلاث خيارات يبدو أن العامل الحاسم في تحقق أحدهم هو في مدى قدرة الداخل الإيراني بمختلف الأطياف السياسية فيه على اللعب بأوراقه الخارجية على كل من المستوى الإقليمي والدولي، خاصة في ظل الضغوط الأمريكية، وتوظيف هذه الأوراق في تدعيم النظام داخليًّا، وتحسين فرص

استمراره. فشل النظام الإيراني في توحيد جبهته الداخلية، واللعب بأوراقه الخارجية بنجاح؛ سيتركه أمام خيار من اثنين؛ إما تقويض الثورة، أوترويض النظام؛ وهو الأمر الذي ستتعدى آثاره الحدود الإيرانية لتطول المنطقة العربية بأسرها.

الهوامش

((١) روح الله الموسوي الخميني، الحكومة الإسلامية، ترجمة وتقديم حسن حنفي، د.ن، د.ت، ص ١٣٥.

((٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤٣- ١٤٤.

(٧) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٨) أدت التجاذبات السياسية التي سادت عهد رفسنجاني إلى اتهام محمد خاتمي "بالليبرالية"، واستقالته في نهاية الأمر. حول الصراع في داخل الحركة الإسلامية الإيرانية والتجاذبات المختلفة حول العديد من القضايا انظر:

- باكينام الشرقاوي، "الحركة الإسلامية في إيران"، في علا أبو زيد (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ص ص ٢٢٤- ٢٢٩.

(٩) محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، (بيروت: دار الجديد ١٩٩٩)، ص ص ١٧٤- ١٧٧.

(١٠) ابراهيم يزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ص ٨- ١٤.

(١١) وهو الذي خاض انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٥، واستطاع حسمها لصالحه في الجولة الثانية بعد التنافس مع الشيخ رفسنجاني الذي كان المرشح الأوفر حظًا.

(١٢) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد رضا خاتمي رئيس حزب جبهة المشاركة، ووكيل المجلس التشريعي في البرلمان السادس، طهران، ٢٣ديسمبر ٢٠٠٣ بمقر الجبهة في طهران.

(١٣) جريدة الحياة، ٤ فبراير ٢٠٠٤.

(١٤) جريدة الحياة، ٤ فبراير ٢٠٠٤.

(١٥) جريدة الحياة ، ٨ فبراير ٢٠٠٤. وكان المرشد قد أصدر توصيته لاعتماد قاعدة الاستصحاب؛ بمعنى قبول صلاحية نواب الدورة السادسة باعتبارهم حائزين للشروط اللازمة للترشح (جريدة الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٤).

(١٦) جريدة الحياة، ٣ فبراير ٢٠٠٤.

(١٧) جريدة الحياة، ١٩ فبراير ٢٠٠٤، وفيها مقتطفات من رسالة النواب المستقيلين إلى خامنئي.

(١٨) مقارنة ب ٦٧،٣٥% في انتخابات ٢٠٠٠، جريدة الحياة، ٢٥ فبراير ٢٠٠٤.

(١٩) لم تخرج مسألة دعوة الرئيس عن إطار المناقشات في داخل الأوساط البرلمانية للتيار الإصلاحي؛ حيث اعتبر العديد منهم أنه لا جدوى من هذا السؤال أو إلقاء اللوم على الرئيس خاتمي، فقد حسمت الانتخابات بشكل كان معروف مسبقًا. وحرص الرئيس خاتمي في ما بعد الانتخابات على إبقاء نشاطاته الداخلية بعيدًا عن الأضواء، بل إنه غادر طهران إلى فنزويلا للمشاركة في اجتماع الدول الخمس عشرة، "نواب مع مساءلة خاتمي بشأن دعوته إلى الانتخابات"،جريدة الحياة، ٢٧ فبراير ٢٠٠٤.

(٢٠) يعتبر حداد عادل من المعتدلين المنفتحين في داخل التيار المحافظ، ويرتبط بعلاقات مصاهرة مع المرشد، بالإضافة لعلاقاته الجيدة مع الرئيس خاتمي الذي كان قد عينه مديرًا لمركز نشر اللغة الفارسية ،جريدة الحياة، ٢٣ فبراير ٢٠٠٤.

Katajun Amirpur, "the reform of the conservatives" in: 21 http://www.qantara.ed/webcom/show_article.php/_c-467/_nr-144/i.html

(22) Ibid

(٢٣) وهو الأمر الذي يلاحظه أيضًا بعض الكتاب؛ حيث يرون أن النظام الإيراني يمتلك عددًا من السمات الديمقراطية الهامة؛ مثل الانتخابات الدورية، والفصل بين السلطات، وحرية البرلمان. فالصراع في إيران إنما يتم حول كيفية تقييد تدخل الحكومة وتداول السلطة، بالإضافة إلى القدرة التي يمارسها البرلمان في مراقبة عمل الحكومة. ولكن يجب أن نلاحظ أن الآليات التي يعمل من خلالها النظام الإيراني قد لا تتطابق مع غيرها من الأنظمة الغربية عند النظرة الأولى؛ مما يدفع للاعتقاد بعدم ديمقراطية النظام السياسي. ولكن بإمعان النظر فسنجد أن ما يعتبر قيودًا على حركة الأفراد السياسية في داخل النظام الإيراني هي أمور مشتركة مع النظم الديمقراطية الغربية التي تضع سقفًا معينًا ومواصفات معينة على المشاركة السياسية، وفق القواعد التي ارتضتها منذ البداية؛ من ذلك تحريم الأفكار الاشتراكية والشيوعية في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، وكذلك الفصل بين الكنيسة والدولة في الخبرة السياسية الأوروبية الغربية إلى الدرجة التي لا تقبل استخدام الدين في تشكيل حركات سياسية. كذلك يتفق هذا الجدل مع

مجموعة دراسات الديمقراطية التي تذهب إلى اعتبار الديمقراطية "عملية " قد لا ترتبط بالضرورة بنتائجها. هذا على العكس من توجه آخر في دراسات الديمقراطية، والذي يركز بشكل أكبر على نتائج الديمقراطية، ويبحث بالضرورة عن المشتركات بين تجارب الدول المختلفة مع التجربة الغربية. انظر:

Ray Takeyh, "God's Will: Iranian Democracy and the Islamic Context", Middle East Policy Vol. vii, No.4, October 2000, p 47.

Richard W.Bulliet, "Twenty Years Of Islamic Politics", in Middle East Journal, Vol. 53, No.2, Spring 1999. pp 196-198.

Susan Siavoshi, "Authoritarian or Democratic: The Uncertain Future of Iran", Iranian Studies, Vol. 32, No3, summer 1999, pp 315-317.

(٢٤) كما هو الحال في كل انتخابات رئاسية، تتقدم عدد من النساء بطلبات للترشح، ولكن يعلن عدم أهليتها للترشح بسبب نص الدستور الإيراني على كلمة "رجل" في وصفه للمرشح لمنصب رئيس الجمهورية. وعادة ما يثار جدل فقهي وثقافي حول المقصود بكلمة رجل في الدستور، وهل تشير إلى معنى الذكورة، أم أنها تستخدم بالمعنى العام.

(25) http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_467/i.html

(26)Maziar Bahari, Seeking a Pragmatist: Iran election: Will Rafsanjani Run? Newsweek, march 14th, 2005.

(27) http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_467/i.html

28,Babak Dehghanpishe, "challenging the mullahs", Newsweek, june20th, 2005,p32

(٢٩) محمد صادق الحسيني، "حاليات التحول الإيراني عشية الانتخابات الرئاسية"، جريدة الحياة، ٨ مايو ٢٠٠٥.

(٣٠) محمد صادق الحسيني، "إيران تودع الخاتمية وتدشن الجمهورية الشعبية"، الحياة، ٨ أغسطس ٢٠٠٥.

(31) "Is the president- elect as grim as he sounds?" the economist, July 2nd 2005 P 43

(٣٢) "مستقبل الإصلاح بلسان شيخ الإصلاح" فرهنج آشتي (ثقافة السلام)، ٣١ أغسطس ٢٠٠٥. في: مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد ٦٣، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٥٥.

(33) Maziar Bahari, "Seeking …", op.cit. p 27

(٣٤) محمد السعيد عبد المؤمن، "متوالية التغيير في إيران"، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد ٦٣، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٣٥) جريدة الحياة، ٤ أغسطس ٢٠٠٥.

(36) "Is the president- elect as grim as he sounds?" the economist, July 2nd 2005 P 44.

(٣٧) "رئاسة أحمدي نجاد، واستعادة الخطاب الثوري براجماتيًا، "جريدة الحياة، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٨) الحياة، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٩) محمد السعيد عبد المؤمن، "الحكومة الإيرانية الجديدة"، مختارات إيرانية، السنة السادسة العدد ٦٣، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ص ٣٧-٣٩.

(٤٠) حول رفض البرلمان للمرشحين الثلاثة وقبول المرشح الرابع، راجع جريدة الحياة في أواخر شهر نوفمبر وأوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤١) الحياة، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤٢) مصطفى اللباد، "صراع الأجنحة إلى الواجهة مجددًا : حرب إعلامية على خاطفي السياسة"، جريدة الحياة، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥

(٤٣) محمد السعيد عبد المؤمن، " الحكومة الإيرانية الجديدة"، مختارات إيرانية، العدد السادس، العدد ٦٣، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٣٨.

(44) Lally Weymouth, "A Demand for Change: Iran's new president on Iraq, nukes and terrorism", Newsweek, September 26th, 2005. p 25.

(٤٥) "أحمدي نجاد: المحرقة خرافة اخترعها الغرب"، جريدة الحياة، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤٦) جريدة الحياة، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤٧) جريدة الحياة، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤٨) جريدة الحياة، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

(49) Amir Taheri, A Clash of Civilizations, Newsweek September 5th 2005.pp 20-21.

(٥٠) جماعة مجاهدي خلق هي واحدة من أهم إن لم تكن أهم جماعة معارضة مسلحة موجودة خارج الأراضي الإيرانية، وإن كانت مسئولة عن العديد من العمليات العسكرية والانفجارات التي تحدث من آن لآخر في داخل الأراضي الإيرانية. هذه الجماعة مصنفة من قبل الإدارة الأمريكية على أنها جماعة إرهابية، شأنها شأن حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية.

(٥٢) جريدة الحياة، ١٠ فبراير ٢٠٠٦.

(٥٢) جريدة الحياة، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٥٣) محمد السعيد إدريس، "الإصلاح العربي وإشكالية النموذج"، جريدة الحياة، ١٩ فبراير ٢٠٠٦.